بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

قسم إدارة الأعمال

دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني

اعداد

رنين يونس ناجي بحر

إشراف الدكتور

عدنان قباجة

قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل

2016-2015

اجازة الرسالة

دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي

اعداد الباحثة

رنين يونس بحر

إشراف

د. عدنان قباجة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت

يوم الخميس الموافق2016/3/31

اعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

1. **مشرفاً ورئيساً: د. عدنان قباجة**
2. **مناقشاً داخلياً : د. محمد الجعبري**
3. **مناقشاً خارجياً: د. ياسر شاهين**

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى أبي وأمي ، الأصل الذي ينسب إليه كل ما أنا عليه

إلى أسرتي الصغيرة، زوجي رفيق دربي، وأبنائي قرة عيني

إلى أساتذتي، وكل من علمني حرفاً فصرت له – بعلمي – عبداً

إلى كل من قد يبحث عن المعرفة بين ثنايا هذه الوريقات

أهدي هذه الدراسة.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

أقدم شكري وامتناني إلى جميع من أعانوني وساعدوني في إخراج هذا البحث بفضلهم وجهدهم على الآراء القيمة التي أبدوها لي وخصوصاً مشرف البحث الدكتور عدنان قباجة وإلى الهيئة التدريسية في القسم عموماً، وراجياً من الله أن أكون قد أصبت أكثر مما أخطأت وأن يستفاد مما بذلت من جهود، أملاً أن أكون قد أعطت الموضوع بعض حقه، وأسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا.

والله ولي التوفيق

الباحثة: رنين بحر

الملخص

دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي

الفلسطيني

اعداد

رنين يونس بحر

إشراف

الدكتور عدنان قباجة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التنبؤ بالتعثر المالي والتعرف على مدى إعتماد المصارف في القطاع المصرفي الفلسطيني على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي من وجهة نظر العاملين.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي وقد قامت الباحثة بتطوير استبانة تم توجيهها إلى أفراد العينة المكونة من الفئات المشاركة في إتخاذ القرارات من (مدير الفرع، نائب المدير، المراقب الداخلي، المحلل المالي، رؤساء أقسام التسهيلات، وموظفي التسهيلات) في كل مصرف، وقد وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وبلغ عدد الإستبانات المستردة 185، بعد استرجاع الاستبيانات تم إجراء التحليل والإختبارات الإحصائية اللازمة باستخدام برنامج SPSS.

علماً بأن أداة الدراسة تركزت في الإختيار من مقياس خماسي على نمط ليكرت Likert) .Scale)

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- يوجد علاقة بين إعتماد إدارة المصرف على التحليل والقدرة على التنبؤ بالتعثر من وجهة نظر العاملين.

2- يوجد علاقة بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ من وجهة نظر العاملين.

3- وجود علاقة بين أهميه كل أداه من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدرة على التنبؤ من وجهة نظر العاملين.

هذا وقد أوصت الباحثة في ضوء نتائج الدراسة بضرورة اهتمام الادارة العليا بموضوع تقديم دورات تدريبية مستمرة في مجال التحليل المالي لتنمية قدرات الموظفين، ضرورة قيام سلطة النقد باجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للمصارف في وقت مبكر للتمكن من إتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لهذا المصرف، تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود الجهات المعنية بالمصارف بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية الدورية.

ABSTRACT

The Role of Financial Analysis in the Prediction of Financial Failure in the Palestinian Banking Sector

Prepared by:

Ranen Yones Bahar

Supervised By :

Dr. Adnan Qabajh

This studying aimed to recognize the importance of the prediction of financial failure and to identify the extent of banks reliance in the Palestinian banking sector to financial analysis to predict the stumbling in the Palestinian banking sector

The survey has adopted the descriptive analytical method to identify the bank 's reliance on financial analysis ,so the researcher developed a questionnaire submitted to the members of sample constituent of the groups involved in the decision-making Of (branch manager , deputy director, internal auditor , financial analyst , heads of departments of credit and facilities staff) in each bank ,Questionnaire was distributed to the survey sample , with a number of the returned questionnaires of 185 and after retrieval the questionnaires a statistical analysis and tests were conducted using the necessary software tests SPSS.

Note that the studying tool focused on the test from a penta-style scale (Likert scale)

The study came out of the most important results:-

There is a relationship between the adoption of the management of the bank on the analysis and the ability to predict the failure, there is a relationship between the problems that may arise due to not using financial analysis by the banks and predictability, and a relationship between the importance of each tool of the financial analysis tools to be used in the financial analysis of the bank and the ability to predict.

Finally, the researcher recommended in the in light of the results of the study which is the importance of senior management attention to provide training sessions more often in the field of financial analysis for the development and training of their employees, the need for the Monetary Authority to conduct the financial analyzes for the final data for banks in an early time to be able to take the necessary measures and corrective decisions to this bank, develop early warning systems through computer programs to provide stakeholders with a periodic disclosures include the most important financial ratios derived from the periodic financial statements.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	قرار لجنة المناقشة	أ
.2	الاهداء	ج
.3	الشكر والتقدير	د
.4	ملخص البحث باللغة العربية	ه
.5	ملخص البحث باللغة الانجليزية	ز
.6	قائمة المحتويات	ح
.7	قائمة الجداول	ل
.8	قائمة الملاحق	ن
الفصل الاول – الاطار العام للبحث		
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	5
1.3	أهداف الدراسة	6
1.4	فرضيات الدراسة	7
1.5	أهمية الدراسة	7
1.6	نموذج الدراسة	8
1.7	متغيرات الدراسة	8

1.8	مصطلحات الدراسة	9
1.9	محددات الدراسة	11
1.10	خطة الدراسة	12
الفصل الثاني – الإطار النظري والدراسات السابقة		
	الإطار النظري	14
2.1	المبحث الاول (التحليل المالي)	14
2.1.1	تمهيد	15
2.1.2	مفهوم التحليل المالي	15
2.1.3	شروط التحليل المالي (الخصائص)	16
2.1.4	أهمية التحليل المالي	17
2.1.5	خطوات التحليل المالي	17
2.1.6	التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	18
2.1.7	أساليب التحليل المالي	21
2.1.8	محددات التحليل المالي	31
2.1.9	مقومات التحليل المالي	31
2.2	المبحث الثاني (التعثر المالي)	33
2.2.1	مقدمة	34
2.2.2	أنواع المخاطر التي تواجه البنك	35

2.2.3	مفهوم التعثر	36
2.2.4	مفهوم التعثر المصرفي	36
2.2.5	أسباب التعثر	37
2.2.6	مراحل التعثر المالي	38
2.3	المبحث الثالث(استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي)	41
2.3.1	مقدمة	42
2.3.2	مفهوم التنبؤ وسماته	43
2.3.3	خطوات (مراحل) التنبؤ بالتعثر	45
2.3.4	أهمية التنبؤ بالتعثر	47
2.3.5	التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية	48
2.3.6	النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل	48
2.3.7	مقومات عملية التنبؤ بالتعثر	54
2.3.8	الأساليب المستخدمة في التنبؤ	55
2.3.9	محددات التنبؤ	57
2.4	الدراسات السابقة	59
2.4.1	الدراسات العربية	59
2.4.2	الدراسات الاجنبية	72
2.4.3	التعقيب على الدراسات السابقة	76

الفصل الثالث – الطريقة والإجراءات		
3.1	**منهجية الدراسة**	**78**
3.2	**مصادر جمع المعلومات**	**78**
3.3	**منهجية الدراسة**	**78**
3.4	**مجتمع وعينة الدراسة**	**78**
3.5	**تحليل خصائص العينه الديموغرافيه**	**81**
3.6	**أداة الدراسة**	**82**
3.7	**ثبات الأداة**	**83**
3.8	**المعالجة الإحصائية**	**84**
الفصل الرابع – تحليل نتائج البحث		
4.1	**تحليل النتائج واختبار الفرضيات**	**86**
الفصل الخامس – النتائج والتوصيات		
5.1	**نتائج الدراسة**	**113**
5.2	**التوصيات**	**116**
	المصادر والمراجع	**117**
	الملاحق	**123**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1-1)	حجم التعثر المالي في المصارف العاملة في فلسطين.	4
جدول رقم (3-1)	المصارف العاملة في الضفة الغربية	79
جدول رقم (3-2)	الفئات المشاركة في عينة الدراسة	80
جدول رقم (3.3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل الديموغرافيه	81
جدول رقم (4.3)	قيم كرونباخ الفا لعينة الدراسة	84
جدول رقم (4.1)	مقياس الوسط الحسابي	86
جدول رقم (4.2)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل الديموغرافية	87
جدول رقم (4-3)	معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الاول والدرجة الكلية	89
جدول رقم (4-4)	معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية	91
جدول رقم (4-5)	معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية	92
جدول رقم (4-6)	معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية	93
جدول رقم (4-7)	اختبار التوزيع الطبيعي	95
جدول رقم (4-8)	الوسط الحسابي	95
جدول رقم (4-9)	نتائج اختبارات للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير الجنس.	100

جدول رقم (4-10)	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير العمر.	101
جدول رقم (4-11)	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير التحصيل العلمي	102
جدول رقم (4-12)	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير التخصص	103
جدول رقم (4-13)	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير سنوات الخبره.	104
جدول رقم (4.14)	معامل الارتباط (بيرسون) بين اعتماد التحليل المالي والقدره على التنبؤ بالفشل	107
جدول رقم (4-15)	معامل الارتباط(بيرسون) بين المشاكل والمعوقات والقدره على التنبؤ بالفشل	108
جدول رقم (4-16)	معامل الارتباط (بيرسون) بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالفشل	108
جدول رقم (4-17)	معامل الارتباط (بيرسون) بين أهميه كل أداه من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدرة على التنبؤ بالتعثر	109
جدول رقم (4-18)	النسبة المئوية لمدى استخدام أداه النسب المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية.	109

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
1	استبانة	124
2	جدول بأسماء محكمين الاستبانة	132

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

1.1 المقدمة :

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 فرضيات الدراسة

1.5 أهمية الدراسة

1.6 نموذج الدراسة

1.7 متغيرات الدراسة

1.8 مصطلحات الدراسة

1.9 محددات الدراسة

1.10 خطة الدراسة

1.1 المقدمة :

تصاعدت في الآونة الأخيرة ظاهرة الديون المتعثرة وعدم قدرة المدينين على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وفشلهم في إدارة الأموال، ولربما تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة من الأزمات المصرفية ذات الأثر الجوهري عل القطاع المصرفي ، بحيث بات من الواضح أنه ما من مصرف يتعرض لهذه الأزمة، إلا وكان عرضة في النهاية للمخاطر العالية مما يؤثر على سمعته التجارية وانخفاض حجم الودائع وبالتالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة .

ولقد تزايدت أهمية التحليل المالي باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب التعثر، تعرضها لخسائر يتجاوز عائد الفرصة البديلة للإستثمار، ونظرا لأهمية البيانات المالية نشأت وتطورت الحاجة للتحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات، وتقييم الوضع المالي للمقترض وأدائه خلال فترة معينة. وكذلك التنبؤ بالتعثر أو قبل وقوعه لحماية المتعاملين من الخسائر (جهماني، 2001)

هذا وبالاطلاع على الوضع في المصارف الفلسطينية نرى أنها تعاني من مخاطر الديون المتعثرة وذلك نتيجة التحديات التي لا يزال يعاني منها الإقتصاد الفلسطيني; نتيجة الاحتلال وإجراءاته من حصار وإغلاق، حيث واجهت المصارف الآثار السلبية للحصار من الركود الإقتصادي والبطالة والتضخم والتغير في أسعار العملات، وبالتالي عانى الجهاز المصرفي الفلسطيني من ظاهرة الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها.

ولقد كان هناك العديد من الدراسات التي أُجريت في هذا المجال منذ القــدم، فكانت أول دراسة (لسميث و وينك) في عام(1930) ولعل أشهر من درس التنبؤ بالفشل والتعثر هو(ألتمان) فقد

كانت له العديد من الدراسات في هذا المجال، ثم توالت الدراسات في شتى القطاعات فشملت القطاع الصناعي بأنواعه، والقطاع المصرفي، وقطاع المقاولات، وقد تمثلت المحاولات والدراسات التي أجريت في هذا المجال في الاتجاهين التاليين:

- الاتجاه الاول ويمثله (Beaver) والذي يركز على التعرف على افضل نسبة مالية وحيدة يمكن استخدامها في التنبؤ بفشل الشركات ، وذلك بعد أن يتم تحليل عدة نسب مالية واختيار أكثرها دقة في التنبؤ.

- الاتجاه الثاني ويمثله(Altman) والذي هدف الى ايجاد افضل مجموعة من النسب المالية على شكل نموذج (جهماني، 2001)

وأصبحت هذه الظاهرة مشكلة رئيسية تعاني منها كافة المصارف (زيادة، 2006)، حيث زادت المخصصات لهذه الديون حيث بلغت في الجهاز المصرفي الفلسطيني حتى نهاية شهر أيلول لعام 2015 (135,955,480) مليون دولار كما هو في الجدول رقم (1).(منشورات سلطة النقد الفلسطينية 2015).

من هنا جاءت هذه الدراسة لدراسة ظاهرة ذات أثر سلبي على الإيرادات والسيولة والربحية، الأمر الذي جعل معظم المصارف تعتمد على دراسة سياساتها وإجراءاتها الإئتمانية لتتناسب مع المتغيرات، والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين.

جدول رقم (1-1)

حجم التعثر المالي في المصارف العاملة في فلسطين.

السنة	الديون المتعثرة مقومة بعملة الدولار للمصارف العاملة في فلسطين
2010	**88,538,747**
2011	**98,148,660**
2012	**138,128,849**
2013	**129,137,788**
2014	**124,767,024**
9-2015	**135,955,480**

(منشورات سلطة النقد الفلسطينية، 2015)

حيث أن ظاهرة الديون المتعثرة تشكل عباً على العملاء المتعثرين وعلى خزينة الدولة من حيث انخفاض الإيرادات الضريبية، وذلك بسبب توقف النشاط التجاري للعملاء المتعثرين. كما تؤثر على البنوك من خلال زيادة الضرائب المدفوعة بسبب ارتفاع مخصصاتها وفائدتها المعلقة (عمر، 2003).

كما يعاني الجهاز المصرفي الفلسطيني من ميعيقات عديدة في ظل الظروف السياسية والإقتصادية في الأراضي الفلسطينية; الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الديون المتعثرة وارتفاع حجم مخصصاتها ولأهمية المشكلة جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي الفلسطيني لما للموضوع من أهمية لمتخذي القرارات المصرفية وبالتحديد مانحي التسهيلات المصرفية للإعتماد على مجموعة معايير ومقاييس لتنظيم الوضع الائتماني للمقترض وبالتالي خفض نسبة التعثر في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

1.2 مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع المصرفي في الوضع الحالي من مشكلة صعوبة تحصيل الديون وتظهر تلك المشكلة في تعثر المصارف وعدم قدرتها على الاستمرار في عملها وقد يصل الأمر بها إلى الفشل أو إعلان افلاسها.

يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب المستخدمة في إدارة الأنشطة التجارية في الوحدات الاقتصادية باعتباره يوفر رقابة جيدة على الأمور المالية والإدارية فيها، ويعتبر أداة هامة من أدوات متابعة تنفيذ البرامج الاستثمارية .

وقد برزت أهمية التحليل المالي نتيجة انتشار المشاريع الاقتصادية وازدياد حجم معاملاتها . ولا شك أن التحليل المالي يصلح لكل الأنشطة سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة له، كما انه يتم في كل القطاعات سواء كانت تجارية، أم زراعية، أم صناعية، أم خدمية . وقد تطور هدف التحليل المالي، فبعدما كان في الماضي يقتصر على تقييم الأداء فقط، اصبح الآن، وبالإضافة إلى ما سبق، يهدف الى ترشيد عملية اتخاذ القرارات (علاوية وغرايبة،2008).

يعتبر التحليل خطوة ذات أهمية للمصارف ولا يقتصر دور التحليل المالي على جانب تقييم الأداء فقط، بل يتعدى ذلك إلى التنبؤ بظاهرة التعثر المالي ، حيث ان استخدام ادوات التحليل المالي خاصة النسب المالية لتحليل القوائم المالية يساعد المؤسسة في معرفة وضع المؤسسة الحالي والتنبؤ المستقبلي (هلا،2004).

من هنا تأتي مشكلة الدراسة للتعرف على درجة إعتماد المصارف التجارية الفلسطينية في الضفة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر من وجهة نظر العاملين.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

1- هل تعتمد المصارف التجارية الفلسطينية في الضفة الغربية على التحليل المالية للتنبؤ بالتعثر؟

2- هل تستخدم المصارف أدوات التحليل المالي لتطوير جهاز إنذار لرصد أي تعثر قبل حدوثه؟

3- هل يملك المحللون في المصارف الفلسطينية في الضفة القدرة على التنبؤ باستخدام أدوات التحليل المالي؟

1.3 أهداف الدراسة:

أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

1- أهمية اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر.

2- توضيح أهمية التنبؤ بالتعثر في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف.

3- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة و درجة الاعتماد عليها من قبل المصارف في عملية التنبؤ بالتعثر.

4- التعرف على معيقات استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

1.4 فرضيات الدراسة:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين إعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر من وجهة نظر العاملين.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجارية العاملة في الضفة والقدرة على التنبؤ من وجهة نظر العاملين.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ بالتعثر من وجهة نظر العاملين.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدرة على التنبؤ بالتعثر من وجهة نظر العاملين.

1.5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال معرفة المخاطر المرتبطة بتعثر المصارف، وما لها من تأثير على الإقتصاد الوطني وعلى قاعدة المتعاملين مع المصارف، والمهتمين بوضع القطاع وسلامته ومن هؤلاء إدارة الشركة، المستثمرين، العملاء، والجهات الحكومية، والمدققين وبمعنى أشمل كافة أصحاب المصالح : من هنا تجلت أهمية إستخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، بحيث يكون

التحليل بمثابة الإنذار المبكر عن هذا الخطر وهو تعثر البنوك، فإدارة الشركة مهتمة بموضوع التنبؤ لإتخاذ الإجراءات الصحيحة لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب كما يهتم المستثمرون من أجل إتخاذ قراراتهم الإستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارت الخطرة، أما العملاء من أجل إتخاذ قراراتهم من حيث الإستمرار في التعامل مع الشركة من عدمه.

كما أن إهتمام الجهات الحكومية يرجع إلى تمكنها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الإقتصاد حرصا على سلامته، أما إهتمام المدققين بالتنبؤ فيعود أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الإقتصادية.

1.6 نموذج الدراسة :

تتمثل المتغيرات المستقلة في إعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي، والمشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف التجارية، ومعيقات عدم استخدام التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، والعوامل المحيطة بالمصرف (الداخلية والخارجية).

في حين يتمثل المتغير التابع في القدرة على التنبؤ بالفشل المالي:

1.7 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

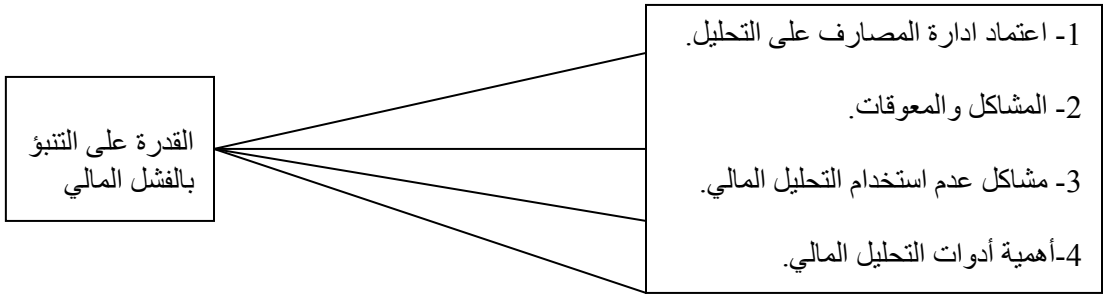

1.8 مصطلحات الدراسة:

أولاً:- التحليل المالي:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج بقصد اتخاذ القرارات من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة .(مطر،2003)

ثانياً:- التنبؤ:

عبارة عن عملية تقديرية وتخمين ذكي ومدروس مبني عل الطبيعة الظاهرة وتطويرها ونموها في وضعها الحالي ودرجة النمو واتجاهاته ومداه وقوته بعد ان يتم اخذاع كل ذلك لادوات القياس المناسبة والتنبؤ يبنى على الكيفية التي تكون عليها الظاهرة في وضعها الطبيعي دون ان يؤخذ بعين الاعتبار اي امور طارئه او استثنائية قد تأخذ مكانها ويكون لها فعل وأثر في وقت من الأوقات. http://www.minshawi.com.

ثالثاً:- التعثر المالي:

بالعودة الى الأدبيات المحاسبية نجد أن هناك مصطلحات متعددة للفشل المالي، فبعضهم يستخدم مصطلح الفشل المالي والبعض الآخر يستخدم مصطلح الإفلاس وبعضهم يعتمد مصطلح التعثر.

يرى البعض أن الفشل نوعان:

الفشل الإقتصادي: يقصد بالمشروع الفاشل بالمفهوم الإقتصادية ذلك الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحدث بصرف النظر عن قدرة الشركة عن الوفاء بما عليها من التزامات، بمعني أنه يمكن للشركة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها.

الفشل القانوني أو المالي، ويتخذ أحد الشكلين:

الأول: هو حالة عدم كفاية السيولة أو أزمة السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم.

الثاني: الإعسار ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير(الخصوم) عن قيمة أصول الشركة، وهو ما يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة (صالح، 2002).

يمكن للباحثة استخلاص تعريف للفشل المالي بأنه اللحظة التي يتقرر فيها تصفية المؤسسة بالشكل القانوني، وتوقفها عن مزاولة نشاطها نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها مستحقة الدفع.

1.9 محددات الدراسة:

وهي الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء الدراسة وهي:

1- عدم تعاون بعض المصارف .

2- صعوبة الحصول على بيانات مالية للقطاع المصرفي من جهات الإختصاص لبناء نماذج رياضية للتنبؤ بالفشل.

1.10 خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول هي:

الفصل الأول: يتكون من الإطار العام للدراسة ويشمل مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، فرضيات الدراسة، متغيرات الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة، مفاهيم الدراسة، اخلاقات الدراسة، نموذج الدراسة.

الفصل الثاني: ويشمل الأدب النظري الخاص بالدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: ويشمل منهجية الدراسة وأدواتها.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

الفصل الخامس: ويشمل النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

2.1 المبحث الاول (التحليل المالي)

2.1.1 تمهيد

2.1.2مفهوم التحليل المالي

2.1.3 شروط التحليل المالي (الخصائص)

2.1.4 أهمية التحليل المالي

2.1.5 خطوات التحليل المالي

2.1.6 التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

2.1.7 أساليب التحليل المالي

2.1.8 محددات التحليل المالي

2.1.9 مقومات التحليل المالي

2.1.1 تمهيد

يعتبر التحليل المالي من اهم الادوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة .

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميها ودائنيها لما لهم; من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها، والاهمية النسبية لكل بند من بنودها.(الشيخ، 2008)

2.1.2 مفهوم التحليل المالي

يتضمن مصطلح التحليل المالي: "ايجاد العلاقة ذات الدلالة بين أرصدة القوائم المالية". فهو يشمل كل أنواع التحليل التفصيلي للبيانات المالية التاريخية قبل التخطيط للمستقبل أي قراءة الماضي للتنبؤ بالمستقبل.

يمكن باختصار تحديد المقصود بالتحليل المالي في التعريف التالي:

" التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع"

ويتضمن هذا التعريف :

2 أن التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية بالقوائم المالية.

3 وأنه يسبق التخطيط المالي .

4 وذلك بهدف تعظيم قيمة المنظمة أي تحقيق مصلحة الأطراف ذوي العلاقات بالمنظمة. (الحيالي، 2000)

2.1.3 شروط التحليل المالي (الخصائص)

ينبغي ان تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجا ومن ثم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات، ومن هذه القرارات (الصياح والعامري، 2006).

- المرونة أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغير الحاصلة خلال الفترة.
- الشمولية بمعنى أن يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة المنشاة بحيث يظهر المؤشرات ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا اقتضت ، المختلفة عن نشاطات المنشاة الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.
- أن يراعى مبدأ اقتصاديات المعلومات بمعنى أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.
- يقوم على التنبؤ بمعنى أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشاة ويكون هذا التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضا.

- السرعة وهو أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت.

- فعالية وموضوعية التحليل المالي بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

2.1.4 أهمية التحليل المالي

ان التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات تتعلق بالماضي.

- إن القوائم المالية يلزم اعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
- إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الإعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة.
- إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وانما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن ان تفيد في عملية اتخاذ القرارات. (العداسي، 2011)

2.1.5خطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي:

أ- تبدأ بتحديد غرض التحليل .

ب- جمع بيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل.

ج- ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل. تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة(الحيالي،2000).

2.1.6 التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

عادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها، وتلخص هذه الجهات كما يلي:(الزبيدي،2004)

1- التحليل المالي الموجه للمساهم.

2- التحليل المالي الموجه للدائن .

3- التحليل المالي الموجه للمستثمرين

4- التحليل المالي الموجه للعاملين.

5- التحليل المالي الموجه لادارة المنشأة.

- التحليل المالي الموجه للمساهم:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، - أي التي تتعرض لها استثماراته- لذلك فهو يبحث عما اذا كان من الافضل الاحتفاظ بالاسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب.

وقد يختلف هذا الوضع عن المستثمر المتوقع (المرتقب) الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المنشأة أم البحث عن فرص استثمارية أخرى.(الزبيدي، 2004)

ولذلك فان كلا من المستثمر الحالي والمرتقب يهتمون بماضي المنشأة والمواقف الحرجة التي واجهتها والاسلوب الذي أُتبع في معالجتها، ودرجة النمو المتوقع لنشاطها في الأمد القصير والطويل. لذلك يجب أن تكون حدود التحليل المالي واهتماماته قادرة على عكس هذه الجوانب.

- التحليل المالي الموجه للدائنين:

يقصد بالدائنين: "الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المنشأ أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أُقرض أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة." وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعين، لذلك فإن هؤلاء الدائنون يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب ان يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.(حنفي وقرياقص، 2002)

- التحليل المالي الموجه للمستثمرين الحاليين والمتوقعين:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة ، ومن الطبيعي أن يتم الإهتمام بالأرباح التي تحققها الشركة ومقدار

ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فحتى يرضى المستثمر عن أرباح الشركة يجب أن تكون أرباحا تماثل أرباح الشركات التي تواجه نفس درجة المخاطرة، وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال المقارنة بين الشركات في نفس الصناعة (الرجبي2000).

- التحليل الموجه لإدارة المنشأة:

تهتم إدارة منشاة الأعمال بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قيـــاس كفائتها ، والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المئوية، أو من خلال ايجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات قائمة نتائج الأعمال(الـــدخل) وقائمـــة المركـــز المالي (لميزانية العمومية) أو كليها معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الادارة المالية (بالمؤشرات المالية) ثم تفسيرها واستخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية أو في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيرا مسببا بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها (الشمخي والجزراوي، 1998)

- التحليل الموجه للعاملين:

يهتم العاملون بالمنشـــأة بنتائج أعمالها على نحو رئيسي لسببين وهما: (عقل، 2000).

1- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالانجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الانتاجية.

2- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمنشأة.

2.1.7 أساليب التحليل المالي:

تتوافر أمام المحلل المالي داخل المنشأة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي، مستندا على منهج المقارنة وأيا كانت صورته، ومن هذه الأساليب هي:

1- أسلوب التحليل المالي الرأسي.

2- أسلوب التحليل المالي الأفقي.

3- أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

4- أسلوب تحليل دوبون.

5- أسلوب التحليل المالي للحسابات الختامية لتحديد الزيادة أو النقص بالدينار.

6- أسلوب التحليل المالي للحسابات الختامية لتحديد الزيادة أو النقص في شكل نسب مالية.(الغصين، 2004)

أولا: أسلوب التحليل الرأسي:

ويسمى أيضا(بالتحليل العمودي) ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو

قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة ين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة.

وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون وعليه فانه يساعد في تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يظل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى .

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، فإن التحليل الرأسي لها يسمى (بالميزانية العمومية المئوية) أو (الميزانية ذات الحجم الاقتصادي)، بسبب تقليص حجمها من أرقام مطلقة إلى أجزاء المئة الواحدة.

أما بالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل، فإنه يسمى بكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى أجزاء المئة الواحدة.

ويساعد التحليل المالي الرأسي إلى تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المنشأة منها:

1- تركيزه على المدة المالية موضع البحث.

2- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له.

3- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وآثار هذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة.

4- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمنشأة ما، مع منشآت مقارنة في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

يمكن القول أن التحليل الرأسي هو منهج أو أسلوب في التحليل المالي، يساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري.(الزبيدي،2004)

ثانيا: أسلوب التحليل الأفقي:

"وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين". وذلك بايجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصانا، وبمعنى آخر فان التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصانا بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو تحليل دينميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا.مثل مقارنة التغير في صافي الربح او في قيم . الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلا.

ولهذا يسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات، يهتم هذا التحليل بدراسة حركة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، أو دراسة حركة نسبة مالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار او اتجاه التغير الحادث في حركة العنصر أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، أي يكون التحليل أفقيا متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عاميين متتاليين أو أكثر.

ثالثا: التحليل المالي بالنسب المالية:

يقصد بالنسب المالية إيجاد علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشأة الأعمال،

مما يستدعي ربطها بعضها مع البعض الآخر بشكل نسبي، للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذة في المنشأة.

ومن الضروري التأكيد على أن هذه النسب هي ليست الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام والأداء الإستراتيجي منه بشكل خاص، وكذلك تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة ، والأهم من ذلك هو اكتساب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة ويركن إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالات الفشل التي قد تتعرض لها منشات الأعمال والتي يقودها إلى التصفية.(الحيالي، 2004)

والنسب المالية كثيرة العدد، وقد يؤدي تحليل حالة ما إلى إكتشاف نسب مالية جديدة، حيث يسهل الحصول عليها، والمشاع في كتب التحليل المالي هو "وجود مجموعات من النسب المالية تجمع إما حسب المجال الذي تشتق منه أو تحدد حسب الغرض الذي تحسب من أجله".

وعادة ما تحسب النسب المالية وفقا للمجال الذي تشتق منه إلى فئتين من وجهة نظر (أنجرو، 2007) هما:-

1- Trend Ratio نسب إتجاهية :

وتحصل عندما تمثل النسب المالية حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود الحسابات الختامية على مدار فترة زمنية، كالقول مثلا إن مبيعات المنشأة خلال عام ألف وتسعمائة وتسع وتسعين

تعادل مائة وستون بالمائة من مبيعات عام ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين، أي إن العلاقة هنا تقوم بين قيم نفس الفقرة ولكن على مدار عدة فترات .

2- Structure Ratios نسب هيكلية:

"وهي النسب المالية الي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو فقرتين أو أكثر من بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسبة التداول ونسبة الرافعة المالية وغيرها"، أي أن العلاقة هنا تقوم بين فقرتين أو أكثر أحدهما بسط والآخر مقام، ولكن على مدار الفترة المحاسبية ذاتها.

وتعرض مراجع الفكر المالي المجموعات الرئيسية للنسب المالية وفق الآتي:

3- Liquidity مجموعة نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المنشأة على المدى القصير، والأهمية النسبية لعناصر الأصول الأكثر سيولة التي تعبر عن امكانية المنشأة في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة. وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبه النقدية لذلك يجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة .(السعايدة وفريد ، 2004).

2-Activity Ratio مجموعة نسب الإنتاجية (النشاط):

وتسمى أيضا (بنسب النشاط)، وهدفها ينحصر في(قياس كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من استثمارات في الموجودات في خلق وتوليد المبيعات). وعادة ما تعكس نتائج هذه النسب عن حدود الاستثمار الاقتصادي لما يجب أن تستثمره إدارة المنشأة في موجوداتها المختلفة، خصوصا إذا ما تم مقارنة ذلك الاستثمار مع نتائج المنشآت المماثلة التي تنتمي لنفس القطاع الذي تعمل فيه المنشأة، فالإستثمار بأكبر من الحدود الإقتصادية يعد استثمارا عاطلا لا يدر عائداً (ربح). مما يضعف من القوة الايرادية للمنشأة حيث يشير الإستثمار المنخفض عن ضياع فرص تحقيق مبيعات اضافية وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباح إضافية.

وأبرز مجموعة نسب الإنتاجية هي:

1- نسبة المبيعات إلى الموجودات.

2- نسبة المبيعات إلى الموجودات الثابتة.

3- نسبة المبيعات إلى الموجودات المتداولة.

4- معدل دورن المخزون السلعي.

5- فترة البيع.

6- معدل دوران الحسابات المدينة.

7- فترة التحصيل.

8- معدل دوران النقدية(انجرو، 2007).

3- مجموعة نسب هيكل رأس المال Financial Structure Ratios:

مجموعة من النسب تدخل في تقييم الأداء الخاص بصياغة هيكل رأس المال في المنشأة، وفي الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة، والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد، وأهم نسب هذه المجموعة هي:

1- نسبة الرافعة المالية.

2- نسبة القروض إلى حقوق الملكية.

3- معدل تغطية الفوائد.

4- نسبة الموجودات إلى حقوق الملكية.

5- نسبة الموجودات الثابتة إلى حق الملكية.

6- نسبة الموجودات المتداولة إلى حق الملكية .(السعايدة وفريد ، 2004).

4- مجموعة نسب الربحية Profitability Ratios:

تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفاعلية أداء المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية، ومن أبرز نسب هذه المجموعة هي:

1- نسبة مجمل الربح.

2- نسبة هامش الربح.

3- معدل العائد على حق الملكية.

4- تحليل دوبون.

5- معدل العائد على الموجودات (الإستثمار)(هلا،2004).

5- مجموعة نسب السوق Market Ratios :

أو ما تسمى بنسب التقييم أو إعادة الإستثمار: "وهي مجموعة من النسب المتخصص ذات الأهمية الأكثر في تقييم أداء الإدارة الاستراتيجي والمرتبطة بتحقيق هدفها المركزي المرتبط بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي فيها"، ومن هذه النسب هي:

1- نسبة الربح لكل سهم عادي.

2- السعر السوقي للسهم (قيمة السهم).

3- نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم.

4- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.

5- عائد التوزيعات للسهم.(الشديفات، 2001)

رابعا: أسلوب تحليل دوبونت:

وهو نظام ابتكرته شركة دي بونت الأمريكية ونال اهتمام المحللين الماليين حيث يجمع بين الأرباح كنسبة من المبيعات وبين معدل دوران إجمالي الاستثمارات لتحديد العائد على الإستثمار. (خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، 2006).

إن أهمية نسبة العائد على حقوق المساهمين كمؤشر على الأداء تجعل من الأهمية تقسيم هذا المعدل إلى مكونات عديدة توفر نظرة متعمقة في أسباب تغير نسبة العائد على حقوق المساهمين. ويشار إلى عملية تفصيل نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى نسب مكوناته (بنظام دوبونت). وبدايةً فإن نسبة العائد على حقوق المساهمين يمكن أن تفصل إلى نسبتين هما:

أ- هامش صافي الربح.

ب- ونسبة دوران حقوق المساهمين.

نسبة العائد على = صافي الدخل x صافي الدخل x صافي المبيعات

حقوق المساهمين حقو ق المساهمين صافي المبيعات حقوق المساهمين

وهذا يوضح أن العائد على حقوق المساهمين يساوي هامش صافي الربح مضروباً في معدل دوران حقوق المساهمين وهو ما يعني ضمنياً:" أن الشركة يمكن أن تحسّن العائد على حقوق المساهمين إما:

1- باستخدام موجوداتها بفعالية أكثر.

2- أو من خلال زيادة في أرباحها. (خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، 2006)

إن معدل دوران حقوق المساهمين في الشركة يتأثر بهيكل رأسمالها. وتحديداً فإن الشركة يمكن

أن تزيد من معدل دوران حقوق المساهمين فيها عن طريق توظيف نسبة أعلى من القروض الرأسمالية ويمكننا أن نرى هذا التأثير في العلاقة التالية:

صافي المبيعات = صافي مبيعات x اجمالي الموجودات

حقوق المساهمين اجمالي موجودات حقوق المساهمين

وهذه المعادلة تشير إلى أن معدل دوران حقوق المساهمين يساوي معدل دوران إجمالي موجودات الشركة مضروباً في نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق المساهمين وهو مقياس للرفع المالي. وهذا التفصيل لمعدل دوران حقوق المساهمين يدل على أن الشركة يمكن أن تزيد معدل دوران حقوق المساهمين إما:

1- بزيادة معدل دوران إجمالي موجوداتها.

2- أو بزيادة الرفع المالي.

وبضم هذين التفصيلين نرى أن نسبة العائد على حقوق المساهمين في الشركة تتألف من ثلاثة معدلات (نظام دوبونت) كما يلي:

صافي الدخل = صافي الدخل x صافي المبيعات x اجمالي الموجودات

الاسهم العادية صافي المبيعات اجمالي الموجودات الاسهم العادية

http://www.gulfbase.com

2.1.8 محددات التحليل المالي

1.تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.

2.درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.

3.كمية و نوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.

4.دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.

5.مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.

6.اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق. http://only-power.com

2.1.9 مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

- التحدي الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى إفضل النتائج وبأسرع وقت.

– التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى: (أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة).

– تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.(الشيخ،2008)

المبحث الثاني (التعثر المالي)

2.2.1 مقدمة

2.2.2 أنواع المخاطر التي تواجه المصارف.

2.2.3 مفهوم التعثر

2.2.4 مفهوم التعثر المصرفي

2.2.5 اسباب التعثر

2.2.6 مراحل التعثر

2.2.1 مقدمة:

مصطلح التعثر المالي قد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم (الأفلاس القانوني)، أو (لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في المنشأة)، في حين يستخدمه آخرون (لوصف المنشأة التي تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات تمييزا له عن حالة عدم القدرة على سداد الإلتزامات والتي ترتبط بمفهوم الإفلاس).

ولفشل الشركات وتعثرها أثر كبير على جهات عديدة مثل :

1- المستثمرين الذين قد يخسرون استثماراتهم في حال فشل الشركة التي يستثمرون بها،.

2- والجهات الدائنة التي قد لا تسترد أموالها.

3- وإدارة الشركة التي يهمها تحقيق الأهداف والنجاح.

4- والموظفين الذين قد يفقدون وظائفهم.

ولفشل الشركات أثر على الإقتصاد الوطني بشكل عام ، خاصة في ظل وجود التحديات الإقتصادية الكبيرة في وقتنا المعاصر لذلك كان لابد للشركات من المحافظة على مراكزها المالية وزيادة قوتها لتتمكن من الوقوف في وجه تحديات مثل العولمة، وازدياد المنافسة. (غرايبة و علاوي، 2008)

2.2.2 أنواع المخاطر التي تواجه البنك:

والتي صنفت وفقا لديل إدارة المخاطر المصرفية (2010) على النحو الآتي:-

أولاً: مخاطر الإئتمان CREDIT RISK :

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ثانيا: مخاطر السوق MARKET RISK :

هي الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق بشكل سلبي أي أن تحرك الأسعار يتجه في غير صالح البنك.

ثالثا: مخاطر السيولة LIQUIDITY RISK:

هي احتمال عدم قدرة البنك على الايفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم، وكذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية

رابعا: مخاطر التشغيل OPERATIONAL RISK :

هي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية وتتضمن مخاطر قانونية.

2.2.3 مفهوم التعثر:

التعثر: (مواجهة المنشأة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.) وهو ما يسمى كذلك (بالعسر) والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المنشأة تكون بطريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

والتعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل.(الطويل، 2008)

2.2.4 مفهوم التعثر المصرفي:

التعثر المصرفي يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المالية باعتبار أن هناك ارتباط وثيق بين البنوك والأزمات، حيث يعرف التعثر المصرفي على أنه تلك التسهيلات بكافة أنواعها التي يحصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا.

ومن وجهة مصرفية تعرف الديون المتعثرة بأنها تلك الديون التي لا تدر عائدا بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة.

كما يعرف العميل المتعثر" بأنه العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها".(الحريري،2008)

2.2.5 أسباب التعثر:

تقسم اسباب التعثر الى ثلاث أسباب رئيسية من وجهة نظر الطويل (2008) وهي كالتالي:

1- أسباب إدارية:

إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي. فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالية:

أ- عدم وجود استراتيجية محددة وواضحة.

ب- عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص.

ت- عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين.

ث- حدوث تجميل في النتائج المالية.

2- أسباب فنية:

أ- التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سليمة.

ب- توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل المصارف تندفع في منح التسهيلات والقروض.

ت- المنافسة بين المصارف.

ث- الصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع.

ج- لا تقترن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع.

د- بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص في منح الائتمان.

3- أسباب تسويقية :

تعد المسألة التسويقية من أهم الأسباب التي تتسبب في تعثر البنك، فقد يواجه بنك معين منافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهذه المنتجات، وسواء أكان ذلك لاعتبارات خارجة عن نطاق إرادة إدارى البنك أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع، ومما ساعد على ذلك عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المشروع مما يضعف من مقدرة المشروع على مواجهة المتغيرات التي تجتاح السوقين المحلية والخارجية.

2.2.6 مراحل التعثر المالي:

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة، بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية المحرجة. ومن هذه المراحل:(مفيد وآخرون،2007).

أولا: مرحلة حدوث العارض:

وهي البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض "ما" ويمثل هذا اختبارا لإدارة المشروع، فإذا تنبه له أدرك خطورته لم يحدث التعثر، إذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في إلتزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

ثانيا: مرحلة تجاهل الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك أو المشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشأنها.

ثالثا: مرحلة إستمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا.ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

رابعا: مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الإستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يتسطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فها أو تجديدها.

خامسا: مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

سادسا: مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

المبحث الثالث(استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي)

2.3.1 مقدمة

2.3.2 مفهوم التنبؤ وخطواته.

2.3.3 أهمية التنبؤ بالتعثر.

2.3.4 التحليل المالي والتنبؤ

2.3.5 التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية.

2.3.6 مقومات عملية التنبؤ بالتعثر.

2.3.7 الأساليب المستخدمة في التنبؤ.

2.3.8 نماذج التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.

2.3.9 محددات التنبؤ.

2.3.1 مقدمة:

نال التنبؤ بالفشل المالي اهتماما كبيرا من قبل الممارسين والباحثين على حد سواء فهو يسمح باتخاذ قرارات في الوقت المناسب كإعادة تخصيص الموارد لإستخدامها أكثر كفاءة، ولمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركات، في قدرتها على الإستمرار أو تصفيتها، تم استخدام مؤشرات الجدارة الإئتمانية والإفلاس، على أساس تقيم الوضع السابق، وقياس مدى قدرة الشركة على تنمية مواردها، وقد أنشئت هذه المؤشرات مع استخدامات رياضية أو تحليل الإنحدار، لتوقع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب. وتعكس مؤشرات الجدارة الإئتمانية نوعية الشركة القائمة، أما مؤشرات الإفلاس:" يقصد بها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها". ولغرض التنبؤ بالفشل المالي تم إجراء التحليل المالي الذي يعتمد بشكل أساس على الخبرة، وحكم المحلل المالي، إذ يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم. وفي كثير من الحالات، تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة مالية أخرى، كارتفاع نسب الربحية، وانخفاض نسب السيولة، بمعنى أن التحليل المالي لم يعط الصورة الحقيقية للنشاط المالي، في الوقت الذي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إعسارا ماليا قد يحدث، إن العدد الكبير للنسب المالية المستخدمة، والصعوبات في تفسير مجموعة من تلك النسب، دفع العديد من الباحثين والمحللين الماليين إلى السؤال:"هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للشركة، ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في إصدارحكمه؟" (الحمداني و القطان، 2013)

وعليه فإن التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل المالي يعتمد على استخدام النماذج الكمية من النسب ومؤشرات مالية، لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم فاصلة، وذلك بوصفه مؤشرا على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها الشركات، ولعل عدم توافق قرارات الإستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه النفقات، وعادة ما تكون البداية مع عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقا تتوقف الشركة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية (مثل الدفعات المتراكمة للأسهم الممتازة).

وقد ازداد الإهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل الشركات، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالشركات التي يمكن أن تكون "في خطر" خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة في إعادة الهيكلة. (الحمداني والقطان، 2013)

2.3.2 مفهوم التنبؤ وسماته:

إن التنبؤ هو (فن وعلم التوقع بالأحداث المستقبلية)، (هو فن لأن الخبرة والحدس والتقدير الإداري له دور في التنبؤ وفي اختيار الأسلوب الملائم في التنبؤ). وهو علم لأنه يستخدم الأساليب والطرق الموضوعية الرياضية والإحصائية في التنبؤ مما يرفع من درجة الدقة ويقلص من التحيز.

(وإذا كان التنبؤ يقدم توقعات لوصف وفهم المستقبل) فإنه بهذا يختلف عن التخطيط وذلك(لأن التنبؤ هو أسلوب ذو سمة فنية) في حين: "أن التخطيط وظيفة إدارية من وظائف المدير، والتنبؤ ذو بعد أكثر حياداً وموضوعية" لأنه يصف ما نعتقد أنه سيحدث في المستقبل في حين أن التخطيط يتعامل مع ما نعتقد أنه يجب في المستقبل، أي أن التخطيط يحاول أن يؤثر فيما نتوقعه حسب أهداف الشركة (المثني، 2009).

ولابد من التأكيد على أن التنبؤ يستند إلى البيانات الماضية أو الخبرة الماضية، لهذا فإنه ليس عملاً عشوائياً أو عملاً من أعمال (الرجم بالغيب) أو التخمينات غير الواقعية أو الأماني التي لا تستند إلى الواقع وخبرته، ولكن التنبؤ بالمقابل لا يعني ولا يفترض أيضاً المطابقة بين الأحداث المتوقعة والأحداث الفعلية، وأن قدراً معيناً من الخطأ (انحراف التنبؤ عن الطلب الفعلي) يمكن أن يحدث، وأن الدقة المطلقة لا يمكن أن تتحقق في التنبؤ، وإذا ما أصبحت مثل هذه الدقة هدفاً كحالة افتراضية فإنها لابد أن تعني جهداً فائقاً وكلفة عالية جداً لا يمكن تبريرها من الناحية الاقتصادية، وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نشير فيما يلي إلى السمات العامة للتنبؤ(المثني،2009).

إن أساليب وطرق التنبؤ عموماً تفترض أن العوامل الأساسية الموجودة في الماضي سوف تستمر في المستقبل وهذا ما يمثل ميل الظواهر إلى أن تتكرر في المستقبل.

إن التنبؤات نادراً ما تكون كاملة، فالنتائج الفعلية عادة ما تختلف عن القيم المقدرة أو المتنبئ بها، وأن عدم القدرة على التنبؤ بدقة يعود إلى تعدد وكثرة المتغيرات المؤثرة، أو إلى تأثير العوامل

العشوائية، لهذا يتم وضع حدود تفاوت ومدى انحراف لأخذ هذه العوامل بالاعتبار.(الحريري،2008)

2.3.3 خطوات (مراحل) التنبؤ بالتعثر:

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، و لعل من اشهرها ذلك العمل الذي قدمه الباحث (جون ارجنتي) حيث استخدم مصطلح الفشل في عمله وعرفه على أنه: العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث و هو (العسر المالي).

و بالتالي فهو قد أكد على أن الفشل في المؤسسة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح بين خمس و عشر سنوات ، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها وهو العسر المالي: أي عدم القدرة على سداد الالتزامات. و خلال تلك الفترة ستمر المؤسسة بأربعة مراحل واضحة المعالم و رئيسية و التي هي كما يلي:
http://www.startimes.com

المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري.

تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوبا محددة و لكنها ما زالت عيوبا كامنة و لم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة. و بالتالي فان قوائمها المالية و مؤشراتها المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب. و هذه العيوب تتركز في إدارة المؤسسة و خاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش و تلغي دور بقية

المدراء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة و في ذلك أيضا تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ و الرقابة على التنفيذ، و من العيوب التي يوردها (أرجنتي) كذلك أن تعاني المؤسسة من ضعف على مستوى الإدارة المالية،أو أن تكون غير قادرة على التكييف مع المستجدات من الظروف التي تحيط به.

المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية.

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها (ارجنتي) (بالأخطار الكارثية،) وهذه الأخطار تأتى كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار.

و كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فان المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار ، و تكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واصح و متزايد، و تشير الدلائل و المؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أن هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المؤسسة و بين حالة العسر المالي.

المرحلة الرابعة: المأزق – الانهيار الفعلي.

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة و هي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي و التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي.

إن استعراض المراحل السابقة ، لا يحول دون توجيه الانتقادات إلى أفكار (أرجنتي) و التي يمكن تلخيصها بشكل مكثف كالتالي:

أولا: أن (ارجنتي) لم يقدم تعريفا واضحا و دقيقا لتلك الأخطاء التي يمكن اعتبارها كما وصفها (بالكارثية) و التي ستضع المؤسسة على طريق الانهيار.

ثانيا: أن (ارجنتي) أهمل الجوانب المالية في هذه العملية فهو يعتبر أن المؤشرات المالية لن تستطيع كشف حالة التدهور التي تمر بها المؤسسة و التي تستغرق حسب رأيه ما بين خمس وعشر سنوات سوى عندما تصل إلى المرحلة الثالثة أي في السنتين أو السنة الأخيرة قبل انهيارها، أي أن المؤسسة تقضي الجزء الأكبر من هذه السنوات و هي تعاني من العيوب الكامنة أو ترتكب أخطاء جوهرية دون أن ينعكس ذلك على أدائها التي تستطيع المؤشرات المالية قياسه، و هذا بالطبع غير منطقي ، فمؤشرات تقييم الأداء المالية غنية بالدلالات المفيدة و المرتبطة بهذا الموضوع. http://www.startimes.com

2.3.4 أهمية التنبؤ بالتعثر:

تعيش المؤسسة الاقتصادية في بيئة تتميز بالديناميكية هذا ما يستوجب استعمال التقنيات الكمية في اتخاذ قراراتها ومن هنا تبرز أهمية ودور التنبؤ والمتمثلة في:

- يضمن وإلى حد كبير الكفاءة والفاعلية للمؤسسة في المرونة مع البيئة الخارجية .
- معرفة احتياجات المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.
- تساهم في الحد من المخاطر التي قد تواجه المؤسسة.
- تعطي صورة للمؤسسة عن توجهها المستقبلي.
- تساهم بقدر كبير في اتخاذ القرارات وترقب آثارها مستقبلا.(فريدة،واخرون)

2.3.5 التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية:

إن التنبؤ بقوة أو ضعف المنشأة باحتمال فشلها باستخدام النسب المالية يستلزم بالضرورة تنقية هذه النسب لتمثل عوامل مميزة الأداء، حيث أن تحليل هذه النسب ودراستها إنما يكون بهدف ما تمثله هذه النسب من عامل مميز الأداء، ومن ثم تطبيق نتيجة هذه النسب لتكون أساس في معرفة أداء المنشأة وتحديده ضمن العامل المحدد والذي يعتبره أساس في تقييم الأداء.

حيث يعد التحليل باستخدام النسب المالية أحد أهم المؤشرات التقويمية للأداء، إذ ما أحسنت إستخدامها ، بالاضافة إلى قدرة المحلل المالي في تفسير نتائج العلاقات فيما بين هذه المعلومات والبيانات وما هو متاح من أدوات إحصائية ورياضية . (الزبيدي، 2004)

قد لاحظ الباحثون من أن مراقبة دقيقة لبعض التغيرات التي تحدث في الوضع التشغيلي لمنشأة الأعمال والتي تنعكس على نتائج بعض العلاقات المالية يمكن أن تعطي تصوراً عن حالة المنشأة في المستقبل وتساعد على التنبؤ باحتمالات الفشل قبل وقوعه.

ومن هذا التأكيد فقد بذلت الجهود وقدمت الدراسات أملاً في تطوير بعض النسب المالية من أجل التنبؤ الدقيق بالفشل، ثم توجهت الجهود لاختيار نماذج كمية من نتائج نسب مالية معينة، تساعد في حالة تطبيقها إلى التنبؤ باحتمالات الفشل.(الزبيدي، 2004)

2.3.6 النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل:

تعرض المراجع العلمية وجود العديد من النماذج التنبؤية للفشل تستند في صياغتها على النسب المالية إما بشكل منفرد أو مجتمعة، وقدرة هذه النماذج التنبؤية تتباين فيما بينها:أ- بدقة التنبؤ

بالفشل على واقع منشأة الأعمال ب- وعمرها ج- وحجم مديونيتها، د- وأيضا نوع البيانات التحليلية الخاضعة للتنبؤ. ه- إضافة إلى نوع الأسلوب الإحصائي المستخدم في تكييف نتائج النسب المالية وظروف تطبيق كل نموذج. (الزبيدي، 2004)

فيما يلي توضحا للنماذج المشاعة في التطبيق :

1- نموذج بيفر Beaver Model

2- نموذج ألتمان و ماكوج Altman & McCough Model.

3- نموذج حسبو.

4- نموذج كيدا kida.

1- نموذج بيفر Beaver Model

حدد هذا النموذج على وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ (بيفر) إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت (بالنسب المركبة)، وقد درس (بيفر) (30) نسبة مالية منها (6) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج (بيفر) بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات.

والنسب المالية التي اعتمدها (بيفر) في صياغة نموذجه هي :(الزبيدي،2004).

1- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.

2- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.

3- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات.

4- نسبة صافي رأي المال العامل إلى مجموع الموجودات.

5- نسبة التداول.

6- نسبة التداول السريعة.

ولم يكن اختيار هذه النسب الست هي عملية انتقاء من قبل (بيفر) وان تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها، وميز بين المنشآت الناجحة والمنشآت الفاشلة، ولهذا فقد اختار(بيفر) ثلاثين نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة وأخرى فاشلة، ولذلك فقد حدد النسب الست وخرج بنتائج غاية في الأهمية منها:

- لم تكن التدفقات النقدية للمنشآت الفاشلة أقل من المنشآت الناجحة بل كان أيضا إجمالي موجوداتها السائلة أقل.

- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات.

- تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام.

- وجود اختلاف كبير بنسبة التدفق النقدي إلى اجمالي الديون بين المنشآت الفاشلة والناجحة مع اتساق الفارق عند الاقتراب من الإفلاس.

- ان افضل نسبة للتنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي الى اجمالي مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.

- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة وذلك خلافا للاعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المنشآت الفاشلة أعلى منه في المنشات الناجحة.

-كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد وصافي رأس المال العامل الأفضل من الموجودات المتداولة والموجودات السريعة كمؤشرات للفشل.(الزبيدي، 2004)

2- نموذج ألتمان و ماكوج Altman &McCough Model

من اكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل في منشآت الأعمال هوالنموذج الذي حدد في دراسة (ألتمان وماكوج)، وقد وضع هذا النموذج عام (1974)، استكمالا لنموذج سابق وضعه (ألتمان) عام 1968، ويعرف هذا النموذج بنموذج التحليل . (Zscore) أو(Discrimintal Analysis) المميز

والتحليل المميز: "هو أسلوب إحصائي" من خلاله استطاع (ألتمان) من اختبار وتقييم أفضل النسب المالية المميزة للأداء لاحتمالات الفشل من خلالها تم صياغة النموذج الخاص بالتنبؤ.(الحيالي،2000).

يؤسس هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل واحدة منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الافلاس

متغير تابع والمؤشرات الخمس (Z) ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها (Z) اطلق عليه الحرف

متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي، ويصاغ بالمعادلة التالية:

Z=.12X1+.14X2+.33X3+.006X4+.010X5

مؤشر الافلاس Z=

رأس المال العامل/إجمالي الاصول X1 =

الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول X2=

الارباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول X3=

القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة X4 =

المبيعات / إجمالي الأصول X5=

والقيمة الفاصلة لهذا النموذج هي 2,675، فالمشاريع التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز بنفس خصائص المشاريع التي فشلت في الماضي.(Altman,1993)

3- نموذج حسبو:

من الدراسات العربية المهمة لصياغة نموذج للتنبؤ بالفشل هي الدراسة التي قدمها (هشام حسبو) والتي تمت عام 1987 على عينة من المنشآت المساهمة الكويتية، ومن خلال دراسته لعدد من النسب المالية، تم اختيار (ست) نسب مالية اعتبرت من وجهة نظره النسب الرئيسية في التنبؤ بالفشل وتعرض المنشاة للأزمات المالية وهذه النسب هي:

1- نسبة التداول.

2- نسبة الاستثمارت إلى رأس المال العامل.

3- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إل حقوق الملكية.

4- نسبة صافي الربح إلى حق الملكية إلى صافي الربح إلى مجموع الموجودات.

5- نسبة الموجودات الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل.

6- نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات.(عمر،2015).

6- نموذج كيدا Kida:

يعد هذا النموذج أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة بموجب المعادلة التالية:(Z) متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع

$$Z = 1{,}042X1\ 0{,}42X2\ 0{,}42X3 - 0{,}463X4 + 0{,}271X5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج ايجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي. أما اذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95%.

والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول X1 =

حقوق المساهمين / إجمالي الالتزاماتX2 =

الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة X3 =

المبيعات / إجمالي الأصول X4 =

النقدية / اجمالي الاصول X5 = (الحيالي، 2000).

2.3.7 مقومات عملية التنبؤ بالتعثر:

ان عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساس على القوائم المالية التي تتمثل في (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية) للوصول إلى قوائم مالية متوقعة يتم إعدادها بناء على افتراضات معينة تراعي الأداء التارخي للمنشأة، وظروفها الحاضرة والمستقبلية المحيطة بها، حيث يتطلب إعداد مثل هذه القوائم التنبؤ بكل بند فيها على حدة ضمن شروط وافتراضات تتعلق بخصوصيات هذا البند

ويتوقف نجاح وفعالية هذه القوائم كأداة للتنبؤ على مجموعة من الشروط الواجب توفرها وأهمها:

1- أن تتسم البيانات المالية التاريخية بالموضوعية والشمول بحيث تغطي أوجه النشاط المختلفة للمشروع وتغطي فترة زمنية طويلة نسبياً.

2- أن تكون الإفتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية مقبولة وتتسم بالإتساق بين فترة وأخرى، كما تراعي الظروف المحيطة بالمشروع.

3- أن تبنى النماذج التي يتم استخدامها في عملية التنبؤ على منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المحيطة بالنشاط محل التنبؤ، مع التركيز على المتغير المتحكم به.

4- أن تكون الفترة الزمنية المنوي التنبؤ بها قصيرة نسبيا، فكلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة التنبؤ والعكس صحيح.

5- الحرص على عملية استقراء النتائج.(الهباش، 2006)

2.3.8 الأساليب المستخدمة في التنبؤ:

أولا – الأساليب غير النظامية.

ثانيا – الأساليب النظامية في التنبؤ.(عمر،2015)

الأساليب غير النظامية:

وهي تعتمد على التقدير الذاتي، ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الإهتمام، وإنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي.

وتنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- أساليب التناظر والمقارنة:

يتم التنبؤ بمسار أي متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهه، كالتعرف على أثر تخفيض العملة على اقتصاد قطر مشابه جداً لاقتصاد البلد المعني.

2- الأساليب المعتمدة على أراء ذوي الشأن والخبرة:

وتنقسم تلك النماذج إلى أربعة مجموعات، هي:

- طريقة دلفي.
- المسوحات والإستقصاء.
- طريقة السيناريوهات.
- ندوات الخبراء. www. Hrdiscussion.com

ثانياَ: الأساليب النظامية في التنبؤ:

تعتمد على طرق علمية لتفسير أي ظاهرة وتستند إلى معالجة جميع المتغيرات المؤثرة من خلال نماذج رياضية قابلة للتقدير، مما يجعلها تتسم بالموضوعية وتكون نتائج التنبؤات بعيدة عن التأثر بالعوامل الذاتية، وتنقسم الأساليب النظامية إلى مجموعتين:

1- النماذج السببية :

يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيرية توضح سلوكه، وبالإعتماد على نظرية معينه في تفسير الظاهرة حيث تتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، مثال على ذلك تفسير استهلاك الأسر من سلعة معينة،C بدخول تلك الأسرة، Y وسعر السلعة، Pواستناداَ لنظرية الطلب تتم صياغة النموذج:

$C = a + By + Cp$ ثم تقدير معلمات النموذجa,b,c بستخدام الوسائل الاحصائية المتوفرة مثل طريقة المربعات الصغرى، ومن أهم النماذج السببية من وجهة نظر (عمر،2015) :

- نماذج الاقتصاد القياسي.
- نماذج المدخلات والمخرجات.
- نماذج المحاكاة.
- نماذج الأمثلة والبرمجة الخطية .

2- النماذج غير السببية :

تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر سلوكه. وهناك العديد من النماذج وان كان أبرزها وأكثرها شيوعاَ خاصة في التنبؤات طويلة المدى، هو نموذج إسقاط الإتجاه العام لسلسلة زمنية.

2.3.9 محددات التنبؤ:

يوجد بعض المحددات التي تؤثر على دقة عملية التنبؤ فيما يلي أهمها: (الهباش،2006).

1- محددات تتعلق بالظروف المحطية:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

أ- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلته السلوك الاقتصادي العام في حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الإقتصادية ... الخ.

ب – كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعوامل الطبيعية المحيطة

2- محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

أ- تتأثر عمليات التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات. فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل.

ب – استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ

3– محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

أ– اختبار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، حيث إن التنبؤات قصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دوؤة الإنتاج الطويلة.

ب– تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملاءمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.

ج – تلعب الخبرة في عمليات التنبؤ للشركة دوراً هاماً وحيوياً في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للشركة خبرة في التنبؤ كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

2.4 الدراسات السابقة:

2.4.1 الدراسات العربية

1- دراسة (الغصيين ،2004).

بعنوان" استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات "دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة. فالتنبؤ بتعثر شركات المقاولات في وقت مبكر يعطي مؤشرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل الشركة نهائيا. ولتحقيق ذلك تم احتساب اثنان وعشرون نسبة مالية لعينة من 10 شركات متعثر و 16 شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاث سنوات 2000، 2001، 2002.

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالإنحدار (اللوجستي) للتوصل إلى إفضل نموذج من النسب المالية يمكن التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة.

واستطاع النموذج الذي تم التوصل اليه من إعادة تصنيف شركات المقاولات في عينة التحليل ضمن مجموعتي شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة بدقة بلغت 91,9%، 86,9%، 86,9%، في السنوات 2002، 2001، 2000 على التوالي.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية، وبالاعتماد عل تحليل النسب المالية لهذه القوائم.

2 - دراسة (الكحلوت، 2005).

بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" .

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت دراسة ميدانية على (71) مسؤول ائتماني، حيث اشتملت عينة الدراسة على (15) بنكا بعدد(38) فرعا مسجلة لدى سلطة النقد في قطاع غزة حتى عام 2003.

وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصا لخدمة هدف الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل قياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث تم الاستفادة من الخبرات السابقة (SPPS) والمقابلات الشخصية مع مدراء ومسؤولي التسهيلات. وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي لمعالجة البيانات واتجاهات العلاقات والمتغيرات.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من بينها :

كل محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني ان درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها:

ضرورة اهتمام البنوك بالتحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر، ومنحهم التفويض الكافي. وضرورة الزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة غير مضللة.

3 –دراسة (الظاهر وآخرون ، 2006).

بعنوان" العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية الفلسطينية"

هدفت الدراسة التعرف على أهم أسباب تعثر الديون في المصارف الفلسطينية، إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب لتمكين المصارف من التركيز على طرق علاجها. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، يتمثل مجتمع الدراسة في:"مسؤولي قسم التسهيلات في فروع المصارف العاملة في فلسطين، ومجموعة العملاء الذين يواجهون حالة التعثر" ، ثم اختيار عينة عشوائية قوامها (45) مبحوثاً من المصارف والعملاء المتعثرين لغرض اجراء الدراسة. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل حول أسباب التعثر حيث تم تقسيم أسباب التعثر إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي : السياسة الإئتمانية للمصرف؟ ظروف السوق؟ وسلوك العملاء؟

وقد أبرزت الدراسة الأسباب الأكثر أهمية داخل كل مجموعة، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن قصور نتائج الدراسة الإئتمانية ونقص معلوماتها، وانخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات هي أهم أسباب التعثر المتعلقة بالسياسة الإئتمانية ، أما فيما يتعلق بظروف السوق فقد كانت أهم العوامل المسببة للتعثر: أ- سياسة الإغلاق ب- والحواجز العسكرية، ج- وفقدان الأسواق نتيجة لذلك، د- الركود الإقتصادي، ه- الإنفلات الأمني و- وضعف القضاء، أما فيما يخص العوامل المتعلقة بسلوك العملاء فقد وجدت الدراسة أن أ- عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله، ب- التوسع غير المدروس في الإستثمار،ج- زيادة المديونية، د- والتغير في سلوك ومصداقية العملاء كانت أهم أسباب التعثر. وقد وجدت الدراسة فرقا إحصائيا في إجابات المبحوثين حول أهمية العوامل المتعلقة بالسياسة الإئتمانية وبسلوك العملاء حسب الجهة التي

أجابت على الإستبانة، بينما لم يكن هناك اختلافا احصائيا فيما يتعلق بأهمية ظروف السوق في حدوث التعثر. ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحثون أ- دعوة المصارف العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية إلى زيادة إهتمامها بالدراسات الإئتمانية ب- والإعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات.

4- دراسة (عطية و عبيدات،2007)

بعنوان" دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية; ولتحقيق هذه الغاية تم بداية استخدام التحليل التمييزي لتصميم نموذج رياضي بالاعتماد على 30 نسبة مالية مبنية على أساس الاستحقاق، والتي كانت الأكثر استخداما في الدراسات السابقة ذات العلاقة، وعلى عينة مكونة من 36 شركة نصفها تعرض للتصفية والنصف الآخر مستمر وذلك للفترة من (1989 الى 2001)، وبعد ذلك تم استخدام نفس التحليل ونفس العينة والفترة لتصميم نموذج آخر، بالاعتماد على 23 نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالاضافة إلى نسب الإستحقاق السابقة، ومن ثم تم اختبار كل من النموذجين على عينة اختبارية أخرى من الشركات تكونت من 37 شركة منها ثلاث شركات تعرضت للتصفية والباقية مستمرة وذلك للفترة من 2002 إلى

2005. ومن خلال المقارنة بين النتائج المحققة من النموذجين، توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قد ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبني على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

5 - دراسة (الطويل، 2008)

بعنوان "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية ،غزة .

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى إعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومحاولة التعرف على المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر لدى المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة ومحاولة وضع حلول لها، وهدفت ايضا الى توضيح اهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.

طبقت الدراسة على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها 5 بنوك و حين بلغ غدد الفروع والمكاتب 16فرع ومكتب ،نظرا لصغر حجم المجتمع فقد اعتمد الباحث على اسلوب المسح الشامل، واجريت الدراسة على 65 موظفا يعملون في البنوك .

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي ،قام الباحث باستخدام(SPSS) لاجراء التحليلات والاختبارات الاحصائية اللازمة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من بينها :

تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.

وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :

أ- ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وبخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر.

ب- وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارتهم.

6- دراسة(علاوي وغرايبه،2008).

بعنوان" التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات" دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة على التنبؤ بتعثر الشركات قبل حدوثه بسنة واحدة. واقتصرت الدراسة على عينة من الشركات الأردنية في قطاع الخدمات تكونت من 27 شركة متعثرة و30 شركة أخرى غير متعثرة، وذلك خلال الفترة من 1994 إلى 2003. وتم احتساب 33 نسبة مالية صنفت في خمس مجموعات هي: أ- مجموعة نسب السيولة، ب- ومجموعة نسب الربحية، ج- ومجموعة نسب هيكل

التمويل والرفع المالي، د- ومجموعة نسب النشاط، ه- ومجموعة نسب التدفقات النقدية التشغيلية.

وتم استخدام أسلوب القياس متعدد الاتجاهات لتحقيق غرض هذه الدراسة والذي يتميز بعرضه للبيانات على شكل خرائط وقد تبين أن الشركات المتعثرة تركزت في مساحة معينة من الخارطة والشركات غير المتعثرة احتلت مساحة أخرى منها. وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعتي نسب الربحية والتدفقات النقدية التشغيلية هما أكثر النسب قدرة على التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية الخدمية قبل تعثرها بسنة.

7- دراسة(أبو بكر،2008).

بعنوان" تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة" بالتطبيق على سوق التأمين المصري.

هدفت الدراسة الى محاولة تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة وقد شملت عينة الدراسة (8) شركات تأمين مستخدما أسلوب التحليل العنقودي.

استخدم الباحث اسلوب التحليل الاحصائي المسمى بأسلوب التحليل العنقودي لتطوير التحليل المالي بغرض التنبؤ بالاداء المالي وسلامة المراكز المالية لشركات التأمين العاملة في السوق المصري والتي تزاول التأمين على الحياة، والذي من خلاله تم تقسيم الشركات الى مجموعتين

متباينتين في الاداء ، وهما المجموعة الاولى وهي ذات الأداء المالي القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) والمجموعة الثانية هي ذات الاداء المالي الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية). وقد استخدم الباحث 13 مؤشرا ماليا تم حساب قيمهم من خلال البيانات المالية للشركات محل الدراسة وباستخدام التحليل العنقودي توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

– المجموعة الأولى : مجموعة الشركات ذات الأداء المالي القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) تشمل: أ– شركة مصر للتأمين ، ب– شركة التأمين الأهلية، ج– شركة المهندس للتأمين، د– شركة الدلتا للتأمين، ه– الشركة الأمريكية الفرعوني للتأمين .

– المجموعة الثانية : مجموعة الشركات ذات الأداء المالي الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية)أ– شركة الشرق للتأمين، ب– شركة قناة السويس للتأمين، ج– شركة التجاري الدولي للتأمين.

وأوصت الدراسة بأهمية وجود نموذج كمي لتقييم المراكز المالي لشركات التأمين والتحقق من سلامتها تجنبا لتعرض اي من الشركات لأزمات مالية قد تؤدي الى تعرضها للعسر المالي وسرعة العمل على اعادة اصلاح المسار المالي للشركة في ضوء استراتيجيات المنافسة العالمية.

8- دراسة (الجرجاي، 2008).

بعنوان" دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم".

هدفت الدراسة الى التعرف على أ- أبعاد التحليل المالي ومزاياه، ب- ومدى الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم من خلال: أ- اختبار مجموعة من النسب المالية، ب- وايجاد نموذج كمي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بسعر السهم لكل قطاع من قطاعات سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة عند قيامهم بعملية الاستثمار.

ولتحقيق هذا الغرض تم اختبار 13 نسبة مالية لعينة من 10 منشآت مدرجة في أسهمها في السوق المالي للفترة ما بين 1997-2006، حيث تم الاعتماد على بيانات قائمتي الميزانية العمومية والأرباح والخسائر.

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف الإنحدار المتعدد للتوصل إلى أفضل نموذج لكل قطاع من قطاعات السوق، وقد تم التوصل الى عدة نماذج لكل قطاع من قطاعات السوق، وخلصت الدراسة أنه يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب المالية لكل قطاع من القطاعات (حسب تصنيف سوق فلسطين للأوراق المالية) للتنبؤ بسعر السهم، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالقوائم المالية والشفافية في اعدادها والافصاح عن بياناتها واعدادها حسب معايير المحاسبة الدولية، وانه بامكان المستثمر الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية عند اتخاذ قراراته الاستثمارية .

9- دراسة (رمو و الوتار،2009)

بعنوان" استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية" دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الإعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق نموذج (ألتمان) على عدد من الشركات المساهمة العراقية، وتنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الفشل لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث تكمن مشكلة البحث في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل، وتم تطبيق النموذج على عينة متكونة من 17 شركة مساهمة عراقية والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بها، وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: دقة أنموذج (ألتمان) في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية، وخلصت الدراسة إلى تبني أنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات.

10- دراسة(الكسار و أحمد ، 2010).

بعنوان" استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات "جامعة الزرقاء الخاصة .

هدفت الدراسة الى بناء اطار متكامل من (حزمة متكاملة) للنسب المالية باعتماد مجموعة من النماذج الرياضية تمثل اطارا شاملا يكون عوناُ للدارسين والمحللين الماليين في تقييم الاداء

المالي للمشروع والتنبؤ بالفشل المالي، حيث طبقت الدراسة على مجموعة من الشركات اختيرت بشكل عشوائي .

توصل الباحثان الى نتائج مهمة منها: أ- تقارب النتائج بين قيمة الاداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات، ب- وامكانية استخدام النتائج وعرضها في الاسواق المالية للاستفادة منها.

ومن اهم التوصيات التي تم التوصل اليها: التأكد على أهمية الحوكمة في المؤسسات العربية لما لها من أثر فاعل في التخفيف عن عواقب الأزمات المالية .

11-دراسة مطر، (2010)

بعنوان "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية".

هدفت الدراسة للتوصل الى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية وللتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة .

وقد طبقت هذه الدراسة على حالات من المنشآت المصرفية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد استخدمت الدراسة اسلوبا احصائيا يعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات ، وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الاخر غير متعثر وذلك عن

الفترة ما بين السنوات (1997–2000) وتم التوصل الى النموذج المقترح التالي كأهم نتائج الدراسة والمتمثلة في:

7Z =326.940A8 +37.810A11- 14.905A1-7.261A22-2.34

وفي ضوء نتائج النموذج تم اعادة تصنيف المنشآت المصرفية في عينة التحليل ضمن مجموعتي من المنشآت المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تامة،وتم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: أ–ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية المصرفية ب– وضرورة تطبيق النموذج القياسي المقترح بغرض التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه، ج– ومن التوصيات ايضا تطوير انظمه انذار مبكر عن طريق تطوير برامج حاسوبية تزود الجهات المعنية بكشوفات دورية تتضمن اهم النسب المالية .

12– **دراسة (الحمداني،القطاني 2013).**

بعنوان استخدام نموذج(Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى.

هدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم الإنحدار المالي ومراحله وأسبابه والوصول إلى الفشل المالي وتطبيق نموذج Sherrod لغرض قياس الفشل المالي الذي قد تمر به (الشركة عينة) البحث والوصول إلى أسباب الإنحدار المالي الذي قد تمر به (الشركة عينة البحث).

تم تطبيق الدراسة على الشركة العامة لصناعة الأدوية في (تبنو) بوصفها عينة بحثية بين الشركات الصناعية العاملة في محافظة نينوى (مجتمع البحث). تم الإعتماد على الفترة الزمنية

الواقعة بين 2004 – 2011 وتم الاعتماد على المنهج التطبيقي لغرض الوصول إلى بيان صحة الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها هناك عدة مراحل تمر بها الشركة حتى تصل إلى الفشل المالي وأصعبها مرحلة(الإنهيار الفعلي / التدهور الكلي).

تمر الشركة عينة البحث بمراحل الإنحدار المالي إذ تواجه عدم توازن في التدفقات المالية ولا تغطي التزاماتها حيث الاستحقاق مما يشير الأمر إلى تعرضها لمخاطر السيولة فهي تمر بمرحلة الفشل المالي.

يمكن استخدام نموذج (Sherrod) بوصفه أداة للتنبؤ بمخاطرالفشل المالي، ويمكن استخدامه للوقوف على مراحل الإنحدار المالي للشركة (عينة البحث) اذ حققت خسائر فادحة جدا خلال سنوات الدراسة وتحديدا في السنوات الثلاث الأخيرة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة توجيه الشركات الصناعية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي بشكل دائم بوصفها أدوات الإنذار المبكر عن حالة الشركة.

13- **دراسة بزام، (2014).**

بعنوان "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بولاية ورقلة)".

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة ممكنة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعرف على وضعية تلك

المؤسسات واتخاذ الإجراءات المناسبة، كذلك محاولة الربط بين ظاهرة التعثر المالي والمؤشرات المالية. كذلك على عينة مكونة من(AFD20) تم استخدام الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على التحليل العاملي التمييزي.

مؤسسة صغيرة ومتوسطة بورقلة منها خمس متعثرة والباقي سليمة من أجل بناء نموذج بأفضل مجموعة ممكنة، وتم التوصل إلى أن كلا من الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، لربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية والنتيجة الصافية إلى رقم الأعمال وهي أربع مؤشرات مالية من 17 لها القدرة على التمييز.

ومن بين التوصيات التي قدمتها الباحثة: " انه ينبغي على المستثمرين استخدام نموذج التعثر المالي للتنبؤ بالمخاطر المالية، وضرورة اعتماد البنو ك والمؤسسات الجزائرية على النماذج الرياضية التنبؤية في عمليات التنبؤ بمختلف المخاطر المحيطة ومتابعة وضعية المؤسسات" .

2.4.2 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Altman,2002) بعنوان:

"corporate financial Distress and Bankruptcy john Wiley and sous. USA"

هدفت الدراسة للوقوف على مدى ملائمة النموذج الذي تم التوصل إليه في دراسة(التمان) عام 1968 وذلك من خلال تطبيقه على 3 عينات على بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية:

العينة الأولى:تضم 86 شركة فشلت خلال الفترة 1965- 1975.

العينة الثانية: تضم 110 شركة فشلت خلال الفترة 1976- 1995.

العينة الثالثة: تضم 120 شركة فشلت خلال الفترة 1997- 1999.

وتوصلت إلى أن دقة نماذج التمييز تتراوح بين 82% إلى 94% في السنة الأولى لفترات الدراسة، ثم انخفضت إلى 86%- 75% في السنة الثانية قبل الفشل لفترات الدراسة المختلفة.

وتم تبرير الإنحدار في دقة التنبؤ بين السنوات بتأثير الدورات الإقتصادية.

2- دراسة (Bian, Mazlack ,2003) بعنوان:

Fuzzy Rough"Nearest- reighbor classification approach", china, 2003

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات في قطاع الإتصالات وقطاع صناعة الكمبيوتر في الصين عن طريق إستخدام 24 نسبة مالية من أصل 56 نسبة تم استخراجها من الدراسات السابقة وتم استخدام التحليل اللوجستي من أجل تحليل البيانات المالية المستخرجة من قوائم الشركات (عينة البحث).

وتم التوصل إلى 7 نسب مالية يمكن إستخدامها للتنبؤ بفشل الشركات وهي:

1- نسبة التداول.

2- نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

3- نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون.

4- نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول.

5- نسبة صافي الدخل إلى حقوق المساهمين.

6- نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون.

3- دراسة (Enyi Patrick, 2005) بعنوان:

Macro Approach To Detection and Prevention of Corporate Insolvency (The Determinant Factors)

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد أسباب عدم قدرة الشركات في (نيجيريا) عن كشف المشاكل المالية المستقبلية. وتوصلت إلى أن أدوات التحليل المالي مثل نسب السيولة المتداولة، والسيولة السريعة، ونسب الأصول الثابتة، ونسبة تغطية الدائنين وخاصة نسب السيولة لم تساعد في وقف ارتفاع معدل الإعسار وتصفية الشركات، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذه الأدوات مجهزة بشكل غير كاف لتسليط الضوء على مشكلة مالية مستقبلية.

وكشفت هذه الدراسة أن هناك عوامل أخرى غير اعتبارات السيولة تؤثر أيضا على استمرارية الأعمال التجارية على المدى الطويل وكشفت أن هناك ثلاث متغيرات رئيسة ضرورية للقيام بتقدير سليم لكفاءة رأس المال العامل وهي:

1. (Product mark – up ratio).
2. المستوى الفني للكفاءة (Technical efficiency level).
3. تكاليف تشغيل دورة الإنتاج(Cost of operating a production cycles).

تم استخدام اسلوبين من أساليب البحث العلمي في هذه الدراسة هما experimental and survey research البحث التجريبي والبحث المسحي بالنسبة للجانب التجريبي تم تطبيق الدراسة على شركتين على شكل دراسة حالة الشركة الأولى هي مخبز يقع في (كانو) بدأت هذه الشركة بالعمل في المخابز التجارية في كانون الثاني عام 1984 وكبرت بعد أربع شهور. أما الشركة الثانية: هي شركة مصنعة للكحول في ولاية أنامبرا ولا يزال موجودا حتى الآن، وقد تم دراسة ذلك بين عامي 1993 و 1994.

تم اختيار 18 شركة بشكل عشوائي للتحقق من صحة الاختبار. وتم استخدام الاستبيان والمقابلة الشفوية لجمع البيانات البحثية.

4- دراسة (Gabriel & Jesus, 2004) بعنوان :

" Collateral, type of lender and relationship banking as determinants of credit risk"

قام بدراسة لتحليل محددات إحتمالية التعثر للقروض المصرفية ، وقد ركزت الدراسة على مناقشة تأثير عوامل معينة هي :الضمان ، نوعية المقترض والعميل ، والعلاقة بين المصرف ، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على احتمالية التعثر . استخدمت الدراسة بيانات حول أكثر من ثلاثة ملايين قرض قدمت من قبل مؤسسات الإقراض الإسبانية المتنوعة خلال الفترة من عام1988 وحتى العام 2000 ، وجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين حجم االضمانات وبين احتمالية التعثر ، كما وجدت أن القروض التي تمنحها مصارف الإدخار هي الأكثر خطرا ، وأخيرا وجدت الدراسة أن قرب العلاقة بين المصرف وبين العميل تزيد من رغبة البنك في تحمل مخاطر أكبر.

5- دراسة (Grunert et al.,2004) بعنوان:

"The role of non-financial factors in internal credit ratings"

وأشار إلى أنه بالرغم من وضوح أهمية العوامل المالية في تصنيف القروض في المصارف لأغراض الإستخدام الداخلي ، فإن دور العوامل غير المالية يعاني من بعض الغموض، وقد حاولت هذه الدراسة التركيز على هذه العوامل غير المالية، حيث تم استخدام بيانات من أربع مصارف

ألمانية رئيسية ، وقد وجدت الدراسة دلائل على أن استخدام العوامل المالية وغير المالية معا يقود إلى توقعات أدق لحوادث التعثر المستقبلية من استخدام أحدهما فقط.

2.4.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من خلال الدراسات السابقة التي تم التطرق لها آنفاً، أنها جميعاً تبحث في موضوع التحليل المالي من حيث أهميته واستخداماته ودوره في عملية التنبؤ، بالاضافة الى تصميم نماذج للتنبؤ بالتعثر باستخدام (مجموعة معينة من النسب المالية).

نلاحظ أيضاً من الدراسات السابقة أنها اختلفت في النتائج التي توصلت إليها كونها شملت دول عديدة من دول العالم بالاضافة الى اختلاف القطاعات والمشاريع التي أجريت عليها، ونلاحظ ايضا اختلاف الاساليب الاحصائية المستخدمة في تلك الدراسات.

أما هذه الدراسة فقد جاءت لتبحث في مدى الاعتماد على التحليل المالي في القطاع المصرفي الفلسطيني في الضفة الغربية كون أغلب الدراسات السابقة التي أجريت في فلسطين ركزت على القطاع المصرفي الفلسطيني في قطاع غزة .

الفصل الثالث (الطريقة والإجراءات)

3.1 : منهجية الدراسة

3.2 مصادر جمع المعلومات

3.3 منهجية الدراسة

3.4 مجتمع وعينة الدراسة

3.5 تحليل خصائص العينه الديموغرافيه

3.6 أداة الدراسة

3.7 ثبات الأداة

3.8 المعالجة الإحصائية

3.1 : منهجية الدراسة:

يتناول هذا الفصل المواضيع الآتية: مصادر جمع المعلومات، منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة.

3.2 مصادر جمع المعلومات:

أ- المصادر الأولية: تم تصميم إستبانة لدراسة مدى إعتماد المصارف في الضفة الغربية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

ب- المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع، والتقارير والنشرات المتخصصة، الدراسات السابقة والأنظمة والقوانين ذات العلاقة.

3.3 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي وقد قام الباحث بعد إسترجاع لإستبيانات بإجراء التحليل والإختبارات الإحصائية اللازمة باستخدام برنامج (SPSS).

3.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في الضفة الغربية البالغ عددها (16) مصرف، وعدد فروعها (140) فرع و(51) مكتب.

العينة طبقية عشوائية حيث تم توزيع الإستبانة على الفئات المشاركة في إتخاذ القرارات من (مدير الفرع، نائب المدير، المراقب الداخلي، المحلل المالي، رؤساء أقسام التسهيلات، وموظفي التسهيلات) وتم اختيار افراد العينة بشكل عشوائي في كل مصرف.

بلغ عدد الإستبيانات الموزعة (200) استبانة تم استعاد (185) استبانة، وقد تم استبعاد (5) استبانات فهي غير صالحة لغايات التحليل أي ما يعادل 2.5% من إجمالي عدد الإستبيانات الموزعة .

جدول رقم (3-1)

المصارف العاملة في الضفة الغربية

الرقم	اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع في الضفة الغربية	عدد المكاتب في الضفة الغربية
1	**بنك فلسطين**	1960	13	22
2	**البنك الإسلامي العربي**	1995	7	1
3	**البنك الإسلامي الفلسطيني**	1995 – 1997	8	0
4	**بنك الإستثمار**	1994	7	5
5	**بنك القدس**	1995	15	3
6	**البنك الوطني**	2012	8	1
7	**البنك التجاري الفلسطيني**	1992	5	1
8	**البنك العربي**	1930	25	0
9	**بنك القاهرة عمان**	1960	13	2
10	**بنك الأردن**	1960	12	14
11	**بنك الإسكان**	1973	9	0

12	**البنك الأهلي الأردني**	1955	5	1
13	**البنك العقاري المصري العربي**	1880	3	1
14	**البنك التجاري الأردني**	1977	4	0
15	**بنك الأردن الكويتي**	1976	2	0
16	**HSBC بنك الشرق الأوسط المحدود**	1865	1	0

(سلطة النقد الفلسطينية، 2015).

جدول رقم (3-2)

الفئات المشاركة في عينة الدراسة

الرقم	الفئات المشاركة في اتخاذ القرار	العدد	النسبة
1-	مدير الفرع	20	%10.8
2-	نائب المدير	19	%10.27
3-	مراقب داخلي	22	%11.89
4-	محلل مالي	30	%16.2
5-	رئيس قسم التسهيلات	20	%11.8
6	موظف تسهيلات	74	%40
المجموع		185	%100

3.5 تحليل خصائص العينه الديموغرافيه:

الجداول التاليه تدل على الخصائص الديموغرافيه التي تم اعتمادها في عينه الدراسه.

جدول رقم (3.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل الديموغرافيه

العبارة		العدد	النسبة المئوية
الجنس	**ذكر**	**103**	**57.2**
	انثى	**77**	**42.8**
العمر	**اقل من 30**	**35**	**19.4**
	30 – 39	**74**	**41.1**
	40 – 49	**47**	**26.1**
	50فأكثر	**24**	**13.3**
التحصيل العلمي	**دبلوم**	**12**	**6.7**
	بكالوريوس	**101**	**56.1**
	ماجستير	**57**	**31.7**
	دكتوراة	**10**	**5.6**
التخصص العملي	**محاسبة**	**39**	**21.7**
	ادارة اعمال	**55**	**30.6**
	ادارة مالية	**32**	**17.8**
	اقتصاد	**32**	**17.8**
	أخرى	**22**	**12.2**
الخبرة	**اقل من 5 سنة**	**13**	**7.2**

	5- 10سنة	82	45.6
	11- 15	43	23.9
	16- 20	32	17.8
	فوق 20سنة	10	5.6
الدورات	نعم	75	41.7
	لا	105	58.3
الدائرة	نعم	119	66.1
	لا	61	33.9
عدد الموظفين	1-3	59	32.8
	4-6	97	53.9
	اكثر من 6	24	13.3
عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي	نعم	149	82.8
	لا	31	17.2
مكان العمل	الادارة الاقليمية	30	16.7
	الفرع	150	83.3

3.6 أداة الدراسة:

تم إعداد الإستبانة على النحو الآتي:

1-إعداد إستبانة أولية من أجل استخدمها في جمع البيانات.

2- عرض الإسبتانة على المشرف لإختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3- عرض الإستبانة على مجموعة محكمين لتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

4- توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات .

وقد تم تقسيم الإستبانة إلى :

الجزء الأول: بيانات تتعلق بعينة الدراسة وتناولت(10) فقرات .

الجزء الثاني: اشتمل على خمسة مجالات وهي:

1-أهمية إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي وعددها (16) فقرة .

2- المشاكل التي تنتج من عدم إستخدام التحليل المالي من قبل المصارف للتنبؤ بالفشل وعددها (10) فقرة.

3-أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لإستخدامها في التحليل المالي للمصرف وعددها (9) فقرة.

4- المشاكل والمعوقات التي تؤثر على المصارف وتحد من قدرتها على الإستمرار وعددها (19) فقرة.

وقد تم إعتماد مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على الفقرات:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

3.7 ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدم الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بحساب معامل كرونباخ ألفا(Cronbach Alpha) على العينة الكلية حيث بلغت (0.85) وبذلك تتمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

جدول رقم (4.3)

قيم كرونباخ الفا لعينة الدراسة

الفقرة	العدد	Cronbach Alpha
المجال الأول:أهمية اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي.	16	0.72
المجال الثاني: المشاكل التي قد تنتج عن عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف.	8	.87
المجال الثالث : أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي.	10	.081
المجال الرابع:المشاكل والمعوقات التي تؤثر على المصارف التجارية وتحد من قدرتها على الإستمرار.	19	0.76
الكلي	**53**	**0.85**

3.8 المعالجة الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) والمعالجات الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) ومعامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation).

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

4.1 مقدمة:

بعد أن تناولت الباحثة منهجية الدراسة في الفصل السابق، جاء هذا الفصل بحيث يتضمن عرضاً كاملاً ومفصلاً لتحليل بيانات الدراسة التي تم جمعها عن طريق الإستبانة وعن طريق المقابلة، للتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

لفهم الدراسة يمكن الاستعانة بمفتاح المتوسطات الحسابية التالية.

جدول رقم (4.1)

مقياس الوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الدرجه	المعيار
1-2.33	مرتفعه	+انحراف معياري من الوسط
2.34-3.66	متوسطه	الوسط
3.67-5	منخفضه	-انحراف معياري عن الوسط

جدول رقم (2-4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل الديموغرافيه

العبارة		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	103	57.2
	انثى	77	42.8
العمر	30اقل من	35	19.4
	30 – 39	74	41.1
	40 – 49	47	26.1
	فأكثر 50	24	13.3
التحصيل العلمي	دبلوم	12	6.7
	بكالوريوس	101	56.1
	ماجستير	57	31.7
	دكتوراة	10	5.6
التخصص العملي	محاسبة	39	21.7
	ادارة اعمال	55	30.6
	ادارة مالية	32	17.8
	اقتصاد	32	17.8
	أخرى	22	12.2
الخبرة	سنة 5اقل من	13	7.2
	سنة 10- 5	82	45.6
	11- 15	43	23.9
	16- 20	32	17.8

	سنة 20فوق	10	5.6
الدورات	نعم	75	41.7
	لا	105	58.3
الدائرة	نعم	119	66.1
	لا	61	33.9
عدد الموظفين	1-3	59	32.8
	4-6	97	53.9
	6اكثر من	24	13.3
عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي كافي.	نعم	149	82.8
	لا	31	17.2
مكان العمل	الادارة الاقليمية	30	16.7
	الفرع	150	83.3

جدول رقم (3-4)

معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الاول والدرجه الكليه

المجال الاول :أهمية اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي.			
الرقم	السؤال	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
1.	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي.	.496	.000
2.	برأيك تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر.	.522	.000
3.	من وجهة نظرك هل تعطي إدارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام بالتحليل المالي.	.363	.000
4.	الإعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة المصرف الداخلية.	.221	.003
5.	هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الإعتماد على التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرارات بالمستقبل.	.494	.000
6.	يقوم المصرف بإخضاع موظفي التسهيلات دورات متقدمة في التحليل المالي.	.396	.000
7.	يقوم المصرف باعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.	.063	.399
8.	تستخدم إدارة الإئتمان النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف.	.241	.001

9.	هل تعتقد أن سياسة الإنفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لإتخاذ القرار.	.352	.000
10.	يقوم المصرف بمنح تسهيلات إئتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة.	.457	.000
11.	برأيك هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرار الإئتماني	.382	.000
12.	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي في دراسة التوسعات المستقبلية.	.286	.000
13.	تستخدم دائرة الإئتمان التحليل المقارن للقوائم المالية للسنوات السابقة.	.014	.854
14.	هل وجود رقابة داخلية فعالة للمصرف تغني عن الاعتماد على التحليل المالي.	.082	.276
15.	تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بالوضع المستقبلي للمصرف دون استخدام التحليل المالي.	.486	.000
16.	برأيك قوانين سلطة النقد تعتمد على التحليل المالي كأساس لإعتماد القرارات المستقبلية الإئتمانية	.370	.000

جدول رقم (3-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الاول والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين ان معاملات الارتباط داله احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 ما عدا عند الفقره (7، 13 ،و 14) كذلك. وهذا يعني ان فقرات المجال الاول صادقة لما وضعت لقياسه باستثناء الفقرات (14,13,7).

جدول رقم (4–4)

معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثاني والدرجه الكليه:

المجال الثاني : المشاكل والمعوقات التي تؤثر على المصارف التجارية وتحد من قدرتها على الإستمرار			
الرقم	السؤال	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
.1	عدم قيام العملاء بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند الاستحقاق.	.412	.000
.2	عدم كفاءة العمليات الداخلية (المخاطر بالتسهيلات)	.193	.000
.3	عدم كفاءة الأفراد العاملين في التسهيلات.	.343	.000
.4	ضعف أنظمة العمل المعمول بها في إدارة الائتمان.	.167	.006
.5	زيادة حجم الأنشطة أو الخدمات المقدمة من قبل المصارف عن الأمكانات والموارد التي تمتلكها هذه المصارف.	.311	.000
.6	عدم كفاءة موظفي المصارف أو المدراء.	.393	.000
.7	لإفتقار إلى الإشراف الإداري	.041	0.04
.8	الإخفاق في تطوير نظام رقابي قوي داخل المصرف.	.295	.001
.9	التقييم غير الملائم لمخاطر أنشطة مصرفية معينة.	.375	.000
.10	عدم فعالية برامج التدقيق الداخلي أو أنشطة رقابية أخرى.	.459	.000
.11	ضعف المعارف والمهارات لدى العاملين في المصرف.	.387	.000
.12	نقص الخبرة لدى العاملين في التسهيلات.	.245	.000
.13	تساهل البنوك في أخذ الضمانات الكافية.	.304	.854

14.	زيادة المنافسة بين المصارف.	.002	.276
15.	التوسع في الإقراض.	.541	.000
16.	منح صلاحيات لمدراء الفروع زاد من الديون المتعثرة.	.449	.000
17.	التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد.	.146	0.01
18.	إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعة وتقييم أداء المصرف.	.017	0.001
19.	عدم مواكبة أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في المصارف.	.484	0.036

جدول رقم(4-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين ان معاملات الارتباط داله احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 ما عدا عند الفقرة (13,14) . وهذا يعني ان فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه (اي ان جميع المشاكل الواردة في هذا المجال تؤثر على المصارف التجارية وتحد من قدرتها على الاستمرار ولكن تأثيرها غير قوي، باستثناء الفقرة رقم (13، 14) لا تؤثر على المصارف التجارية.

جدول رقم (5-4)

معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثالث والدرجه الكليه

المجال الثالث : المشاكل التي قد تنتج عن عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف			
الرقم	السؤال	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
	عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.	.15	.042
	عدم القدرة على اتخاذ قرار ائتماني سليم.	-.235	.002
	صعوبة تشخيص المخاطر والمعوقات المحتمل أن تؤثر على مستقبل	-.15	.033

	المصرف.		
	عدم القدرة على تشخيص عوامل قوة وضعف القوائم المالية للشركات المقترضة.	-.159	.033
	عدم قدرة المصرف على قياس المخاطر الائتمانية للشركة طالبة الائتمان قبل منح الائتمان.	-.185	.013
	صعوبة الرقابة المالية .	-.159	.033
	صعوبة معرفة الوضعية المالية للمصرف بالمقارنة مع المصارف المنافسة.	-.108	.150
	صعوبة تحديد مدى كفاءة إدارة المصرف.	-.185	.013
	صعوبة إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة.	-.159	.033
	صعوبة التوصل الى معلومات تستخدم كأساس للتقديرات المستقبلية.	.264	.000

جدول رقم(4-5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين ان معاملات الارتباط داله احصائيا عند مستوى الدلالة.

جدول رقم (4-6)

معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الرابع والدرجه الكليه

المجال الرابع: ادوات التحليل المالي المستخدمة ودرجة الاعتماد عليها من قبل المصارف في عملية التنبؤ بالتعثر.			
الرقم	السؤال	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
	التحليل المالي بالنسب المالية	.263	.000
	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.	.026	.027
	الموازنات النقدية.	.599	.000
	قائمة التدفق النقدي.	.727	.000
	مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.	.646	.000
	مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي.	.590	.000
	تحليل نقطة التعادل.	-.205	.006
	نظام دي بوينت.	.053	.049

جدول رقم (6-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين ان معاملات الارتباط داله احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني ان فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

بناء على النتائج الجدول رقم (6-4) قامت الباحثة بترتيب أدوات التحليل المالي حسب درجة الاعتماد عليها من قبل المصارف (عينة البحث).

1- قائمة التدفق النقدي.
2- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.
3- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي.
4- الموازنات النقدية.
5- التحليل المالي بالنسب المالية
6- نظام دي بوينت.
7- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
8- تحليل نقطة التعادل.

أختبار الفرضيات

تم استخدام اختبار(Kolmogorov-Smirnov) لمعرفه هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وكانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4-7)

اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	Kolmogorov-Smirnov[a]	
	قيمه Z	مستوى الدلاله
المجال الاول	0.34	.051
المجال الثاني	.523	.059
المجال الثالث	.306	.061
المجال الرابع	.800	.055
كل الفقرات	0.57	0.66

يبين الجدول رقم (4-7) ان قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وهذا يفيد بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4-8)

الوسط الحسابي

	المجال الاول :أهمية اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي.		
الرقم	**السؤال**	**الوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**
1.	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي.	**1.8889**	**.56814**
2.	برأيك تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر.	**2.1778**	**.83335**

.3	من وجهة نظرك هل تعطي إدارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام بالتحليل المالي.	**1.9222**	**.57368**
.4	الإعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة المصرف الداخلية.	**1.6333**	**.97968**
.5	هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الإعتماد على التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرارات بالمستقبل.	**2.3222**	**1.35637**
.6	يقوم المصرف بإخضاع موظفي التسهيلات دورات متقدمة في التحليل المالي.	**2.3111**	**.54197**
.7	يقوم المصرف باعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.	**2.3889**	**.77955**
.8	تستخدم إدارة الإئتمان النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف.	**2.4444**	**.55151**
.9	هل تعتقد أن سياسة الإنفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لإتخاذ القرار.	**2.1222**	**.95517**
.10	يقوم المصرف بمنح تسهيلات إئتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة.	**1.8556**	**.93428**
.11	برأيك هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرار الإئتماني .	**2.0278**	**1.09560**
.12	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي في دراسة التوسعات المستقبلية.	**1.7444**	**.90388**
.13	تستخدم دائرة الإئتمان التحليل المقارن للقوائم المالية للسنوات السابقة.	**2.0778**	**.65549**

14.	هل وجود رقابة داخلية فعالة للمصرف تغني عن الاعتماد على التحليل المالي.	**1.7944**	**.89503**
15.	تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بالوضع المستقبلي للمصرف دون استخدام التحليل المالي.	**2.1667**	**1.11616**
16.	برأيك قوانين سلطة النقد تعتمد على التحليل المالي كأساس لإعتماد القرارات المستقبلية الإئتمانية.	**1.6278**	**.72490**
	المجال الثاني : المشاكل والمعوقات التي تؤثر على المصارف التجارية وتحد من قدرتها على الإستمرار		
1.	عدم قيام العملاء بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند الاستحقاق.	**1.9556**	**.36344**
2.	عدم كفاءة العمليات الداخلية (المخاطر بالتسهيلات).	**2.5944**	**.73002**
3.	عدم كفاءة الأفراد العاملين في التسهيلات.	**1.9611**	**.35633**
4.	ضعف أنظمة العمل المعمول بها في إدارة الائتمان.	**1.3111**	**.80701**
5.	زيادة حجم الأنشطة أو الخدمات المقدمة من قبل المصارف عن الأمكانات والموارد التي تمتلكها هذه المصارف.	**3.3556**	**1.18944**
6.	عدم كفاءة موظفي المصارف أو المدراء.	**2.1167**	**.37034**
7.	الإفتقار إلى الإشراف الإداري.	**2.8056**	**.49689**
8.	الإخفاق في تطوير نظام رقابي قوي داخل المصرف.	**2.1667**	**.41615**
9.	التقييم غير الملائم لمخاطر أنشطة مصرفية معينة.	**1.3944**	**.75114**
10.	عدم فعالية برامج التدقيق الداخلي أو أنشطة رقابية أخرى.	**1.3667**	**.74669**

11.	ضعف المعارف والمهارات لدى العاملين في المصرف.	**1.2556**	**.58969**
12.	نقص الخبرة لدى العاملين في التسهيلات.	**1.2556**	**.52981**
13.	تساهل البنوك في أخذ الضمانات الكافية.	**2.1278**	**.35106**
14.	زيادة المنافسة بين المصارف.	**2.4444**	**.85366**
15.	التوسع في الإقراض.	**2.0333**	**.67601**
16.	منح صلاحيات لمدراء الفروع زاد من الديون المتعثرة.	**1.8833**	**.49888**
17.	التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد.	**1.7389**	**.62859**
18.	إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعة وتقييم أداء المصرف.	**1.9444**	**.79610**
19.	عدم مواكبة أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في المصارف.	**2.3111**	**1.00440**
	المجال الثالث : المشاكل التي قد تنتج عن عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
1.	عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.	**1.3278**	**.47071**
2.	عدم القدرة على اتخاذ قرار ائتماني سليم.	**1.3556**	**.48002**
3.	صعوبة تشخيص المخاطر والمعوقات المحتمل أن تؤثر على مستقبل المصرف.	**1.3556**	**.48002**
4.	عدم القدرة على تشخيص عوامل قوة وضعف	**1.3000**	**.45954**

	القوائم المالية للشركات المقترضة.		
.5	عدم قدرة المصرف على قياس المخاطر الائتمانية للشركة طالبة الائتمان قبل منح الائتمان.	**1.3556**	**.48002**
.6	صعوبة الرقابة المالية .	**1.3278**	**.47071**
.7	صعوبة معرفة الوضعية المالية للمصرف بالمقارنة مع المصارف المنافسة.	**1.3000**	**.45954**
.8	صعوبة تحديد مدى كفاءة إدارة المصرف.	**1.3556**	**.48002**
.9	صعوبة إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة.	**2.1222**	**.95517**
.10	صعوبة التوصل الى معلومات تستخدم كأساس للتقديرات المستقبلية.	**1.8556**	**.93428**
	المجال الرابع: ادوات التحليل المالي المستخدمة ودرجة الاعتماد عليها من قبل المصارف في عملية التنبؤ بالتعثر.		
.1	التحليل المالي بالنسب المالية	**1.6278**	**.69339**
.2	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.	**2.1556**	**.90203**
.3	الموازنات النقدية.	**2.7278**	**.88961**
.4	قائمة التدفق النقدي.	**1.8944**	**.96008**
.5	مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.	**2.7778**	**1.11142**
.6	مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي.	**2.0056**	**1.11113**
.7	تحليل نقطة التعادل.	**1.1778**	**.38339**
.8	نظام دي بوينت.	**2.0722**	**.76975**

جدول رقم (9-4)

نتائج اختبارات للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير الجنس.

مجالات الدراسه	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الاول	ذكر	103	2.0225	.25543	1.871	-.532	.596
	أنثى	77	2.0438	.28172			
المجال الثاني	ذكر	103	1.9923	.20363	1.871	-.748	.456
	أنثى	77	2.0130	.15181			
المجال الثالث	ذكر	103	1.4709	.32619	1.871	.227	.820
	أنثى	77	1.4584	.40729			
المجال الرابع	ذكر	103	2.0194	.36997	1.871	-1.594	.113
	أنثى	77	2.1023	.30868			

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول رقم(9-4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ذات دلالة عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (10–4)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير العمر.

	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الاول	بين المجموعات	3	2.907	.969	17.400	.06
	داخل المجموعات	176	9.800	.056		
	المجموع	179	12.707			
المجال الثاني	بين المجموعات	3	.299	.100	3.075	.059
	داخل المجموعات	176	5.701	.032		
	المجموع	179	6.000			
المجال الثالث	بين المجموعات	3	3.671	1.224	10.881	.000
	داخل المجموعات	176	19.795	.112		
	المجموع	179	23.466			
المجال الرابع	بين المجموعات	3	.898	.299	2.556	.057
	داخل المجموعات	176	20.607	.117		
	المجموع	179	21.505			

تشير المعطيات الوارده في الجدول رقم(10–4) بانه توجد فروق بين ابعاد المجالات يعزي لمتغير العمر ما عدا المجال الثالث.

جدول رقم (11–4)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير التحصيل العلمي

	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الاول	بين المجموعات	3	.603	.201	2.923	.055
	داخل المجموعات	176	12.104	.069		
	المجموع	179	12.707			
المجال الثاني	بين المجموعات	3	.360	.120	3.739	.062
	داخل المجموعات	176	5.640	.032		
	المجموع	179	6.000			
المجال الثالث	بين المجموعات	3	2.166	.722	5.966	.11
	داخل المجموعات	176	21.300	.121		
	المجموع	179	23.466			
المجال الرابع	بين المجموعات	3	1.356	.452	3.949	.059
	داخل المجموعات	176	20.149	.114		
	المجموع	179	21.505			

جدول رقم (12–4)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير التخصص

	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الاول	بين المجموعات	4	.229	.057	.797	.529
	داخل المجموعات	174	12.477	.072		
	المجموع	178	12.706			
المجال الثاني	بين المجموعات	4	.387	.097	3.004	.520
	داخل المجموعات	174	5.610	.032		
	المجموع	178	5.997			
المجال الثالث	بين المجموعات	4	1.487	.372	2.958	.061
	داخل المجموعات	174	21.867	.126		
	المجموع	178	23.354			
المجال الرابع	بين المجموعات	4	4.557	1.139	11.835	.110
	داخل المجموعات	174	16.749	.096		
	المجموع	178	21.306			

جدول رقم (13–4)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي تعزى لمتغير سنوات الخبره.

	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجال الاول	بين المجموعات	4	.193	.048	.674	.611
	داخل المجموعات	175	12.514	.072		
	المجموع	179	12.707			
المجال الثاني	بين المجموعات	4	.021	.005	.151	.962
	داخل المجموعات	175	5.979	.034		
	المجموع	179	6.000			
المجال الثالث	بين المجموعات	4	1.626	.407	3.257	.013
	داخل المجموعات	175	21.840	.125		
	المجموع	179	23.466			
المجال الرابع	بين المجموعات	4	.836	.209	1.769	.137
	داخل المجموعات	175	20.669	.118		
	المجموع	179	21.505			

نلاحظ من الجدول أعلاه (13–4) أنه يوجد دلاله إحصائية للمشاكل الناتجة عن عدم استخدام التحليل المالي تعزى لسنوات الخبرة (المجال الثالث). حيث كان مستوى الدلاله 0.013 وهو اقل من0.05 ولمعرفه اي سنوات الخبره كان لها تاثير تم استخدام اختبار (توكي) وكانت النتيجه لصالح الاشخاص الذين لديهم خبره أكبر من 20 سنه.

تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة:

1- الجنس: بينت النتائج أن ما نسبته(57.2%) من الموظفين في البنوك هم من الذكور بعدد (103) مقابل(42.8%) إناث بعدد (77).

2- الفئة العمرية: أشارت النتائج إلى أن(19.4%) من الموظفين في البنوك في الضفة الغربية تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (أقل من 30) في حين أن (41.1%) تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (30-39) ، وكان (26.1%) ضمن الفئة العمرية (40-49) ثم (13.3%) ضمن الفئة العمرية (50 سنة فأكثر).

3- التحصيل العلمي: أشارت النتائج إلى أن النسبة الأعلى لأفراد العينة يحملون شهادة البكالوريوس (56.1%) بعدد (101) يليهم حملة دراسات عليا بنسبة (31.7%) بعدد (57) ثم حملة الدبلوم بنسبة(6.7%) بعدد (12) ثم يليهم حملة شهادة الدكتوراة بنسبة (5.6%) بعدد (10).

4- التخصص العلمي: بينت النتائج أنه لا يوجد تركيز كبير على تخصص معين حيث ان الموظفين في البنوك الذين يتخصصون ادارة أعمال نسبتهم(30.6%) بعدد (55) في حين بلغت نسبة الموظفين اصحاب تخصص المحاسبة(21.7%) بعدد (39) وكان(17.8%) لكل من الادارة المالية والاقتصاد بعدد (32) وكانت نسبة التخصصات الأخرى(12.2%) بعدد (22).

5- سنوات الخبرة: بينت النتائج أن (5.6%) يمتلكون سنوات خبرة (20 سنة فأكثر) بينما (17.8%) سنوات الخبرة لديهم (من 16- 20 سنة) و (23.9%) لديهم خبرة من (11-

15 سنة) في حيث شكل(45.6%) منهم لديهم خبرة من (5–10 سنوات) في حين بلغت نسبة الافراد الذين خبرتهم (أقل من 5 سنوات) (7.2%).

6- تلقي دورات في مجال التحليل المالي: أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر كانت (58.3%) بعدد (105) موظف لم يتلقو دورات مختصة في مجال التحليل المالي في السنوات الخمس الأخيرة مقابل (41.7%) بعدد (75) موظف تلقو دورات مختصة في مجال التحليل المالي في السنوات الخمس الأخيرة.

7- دائرة مختصة بالتحليل المالي:أظهرت النتائج أن (66.1%) من البنوك لديها دائرة مختصة بالتحليل المالي وهذا يعني ان البنوك تعتمد على التحليل المالي في حين ان (33.9) من البنوك لا يوجد لديها دائرة مختصة بالتحليل المالي.

8- عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي: أظهرت النتائج أن(32.8%) من البنوك لديها من (1–3) موظفين مختصين بالتحليل المالي و (53.9%) لديها من (4–6) موظفين في حين أن(13.3%) لديها (6 موظفين فأكثر).

9- كفاية عدد موظفي التحليل المالي: اظهرت النتائج أن (82.8%) من البنوك تعتقد بأن عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي كافي في حين أن ما نسبته(17.2%) من البنوك تعتقد بعدم كفاية الموظفين المختصين بالتحليل المالي.

10- مكان العمل :اظهرت النتائج أن عدد الموظفين الذين قامو بالاجابة على الاستبيان وكانو يعملون في الادارة الاقليمية (30) موظف حيث بلغت نسبتهم (16.7%) في حين كانت نسبة الذين يعملون في الفروع(83.3%) بعدد (150 موظف).

اختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولي: لا توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 0.05 بين اعتماد اداره المصرف على التحليل والقدره على التنبؤ بالتعثر.

لاختبار هذه الفرضيه تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) ونتائجه كانت كما في الجدول رقم (4.14).

جدول رقم (14-4)

معامل الارتباط (بيرسون) بين اعتماد التحليل المالي والقدره على التنبؤ بالفشل

المجال الاول	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
اعتماد المصرف على التحليل المالي	0.76	0.001

بناء على الجدول رقم (14-4) تم رفض الفرضية الصفرية إذن يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعتماد إدارة المصرف على التحليل والقدرة على التنبؤ بالتعثر لأن مستوى الدلالة 0.001 أقل من 0.05 .

الفرضية الثانيه :لا توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 0.05 بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجاريه العامله في الضفه والقدره على التنبؤ .

لاختبار هذه الفرضيه تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) ونتائج كانت كما في الجدول رقم(15-4).

جدول رقم (15-4)

معامل الارتباط(بيرسون) بين المشاكل والمعوقات والقدره على التنبؤ بالفشل

المجال الثاني	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
المشاكل والمعوقات	0.669	0.001

بناء على الجدول رقم (15-4) تم رفض الفرضية الصفرية اذ يوجد علاقة بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجارية العاملة في الضفة والقدرة على التنبؤ لأن مستوى الدلالة 0.001 أقل من 0.05.

<u>الفرضية الثالثه</u>: لا توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 0.05 بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدره على التنبؤ.

جدول رقم (16-4)

معامل الارتباط (بيرسون) بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي والقدره على التنبؤ بالفشل

المجال الثالث	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي.	0.591	0.005

من الجدول رقم (16-4) توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 0.05 بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدره على التنبؤ وكان معامل الارتباط يساوي 0.591.

<u>الفرضية الرابعه</u>: لا توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 0.05 بين اهميه كل اداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدره على التنبؤ.

جدول رقم (17-4)

معامل الارتباط (بيرسون) بين أهميه كل أداه من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدره على التنبؤ بالتعثر

المجال الثالث	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
أهميه أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	0.69	0.001

اذن توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 05.0 بين اهميه كل اداه من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدره على التنبؤ حيث أن قيمه معامل الارتباط (بيرسون) 0.69.

ويبين جدول رقم (18-4) النسبه الماليه لمدى استخدام عينه الدراسه لأداه التحليل والنسب الماليه.

جدول رقم (18-4)

النسبه المئويه لمدى استخدام أداه النسب الماليه لاتخاذ القرارات الائتمانيه.

	النسبه المئويه	
النسبة	**نعم**	**لا**
1- نسب السيولة:		
- نسبة التداول	66.7	33.3

– نسب التداول السريع	66.1	33.9
– نسب النقدية	63.9	36.1
2– نسب النشاط :		
– معدل دوران الأصول المتداولة	67.8	32.2
– معدل دوران الذمم المدينة	68.9	31.1
– متوسط فترة االتحصيل	67.2	32.8
– معدل دوران المخزون	68.3	31.7
– معدل دوران الأصول الثابتة	68.5	31.5
– معدل دوران مجموع الأصول	67.2	32.8
3– نسب المديونية أو الإقراض :		
– نسبة مجموع الديون على مجموع الأصول	68.9	31.1
– نسبة الديون إلى حقوق الملكية	66.7	33.3
– نسبة الديون طويلة الأجل	69.4	30.6
– عدد مرات تغطية الفوائد	67.8	32.2
4– نسب الربحية :		
– هامش مجمل الربح	71.1	28.9
– هامش صافي الربح	66.1	33.9

– القوة الإيرادية	67.8	32.2
– معدل العائد على الإستثمار	83.9	16.1
– العائد على حقوق الملكية	68.3	31.7
– معدل العائد على هيكل رأس المال	70.3	29.7
5– نسب السوق (الأسهم) :		
– نصيب السهم من الأرباح المحققة	75.1	24.9
– نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة	70.8	29.2
– الأرباح الموزعة	75.3	24.7

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

5.2 التوصيات

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ونتائج اختبار فرضيات الدراسة بالإضافة إلى التوصيات.

5.1 نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى: أ- التعرف على مدى إعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر، ب- وتوضيح أهمية التنبؤ بالتعثر في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، ج- والتعرف على المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومحاولة وضع حلول لها.

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعتماد إدارة المصرف على التحليل والقدرة على التنبؤ بالتعثر لأن مستوى الدلالة 0.001 أقل من 0.05 .

وهذا يعني ان المصارف التجارية العاملة في الضفة الغربية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وتهتم باستخدام التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف.

2- تم رفض الفرضية الصفرية اذ يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجارية العاملة في الضفة والقدرة على التنبؤ لأن مستوى الدلالة 0.001 أقل من 0.05.

تبين من خلال استقراء اراء الموظفين العاملين في المصارف التجارية في الضفة الغربية في فلسطين فيما يتعلق بالمعوقات التي يمكن ان تسبب من تعثر المصارف وتحد من قدرتها على الاستمرارية الآتي:

1- عدم كفاءة الافراد العاملين في التسهيلات

2- زياد حجم الانشطة او الخدمات المقدمة من قبل المصارف عن الامكانات والموارد التي تمتلكها هذه المصارف.

3- الافتقار الى الاشراف الاداري.

4- عدم فعالية برامج التدقيق الداخلي .

5- التوسع في الاقراض.

3- توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 0.05 بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدره على التنبؤ حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.591.

حيث تم التعرف على المشاكل الناتجة عن عدم استخدام التحليل المالي:

1- عدم القدرة على اتخاذ القرارات بشكل سليم.

2- صعوبة الرقابة المالية.

3- عدم القدرة على تشخيص عوامل قوة وضعف القوائم المالية للشركات المقترضة.

4- توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى 05.0 بين اهميه كل اداه من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدره على التنبؤ حيث أن قيمه معامل الارتباط بيرسون 0.69.

حيث يستخدم المحللين الماليين في المصارف أدوات التحليل المالي وذلك على النحو التالي:

1. قائمة التدفق النقدي.
2. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.
3. مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي.
4. الموازنات النقدية.
5. التحليل المالي بالنسب المالية
6. نظام دي بوينت.
7. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
8. تحليل نقطة التعادل.

5.2 التوصيات :

في ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة تقدم الباحثة التوصيات التالية:

1- عقد ندوات تثقيفية للرؤساء والمرؤوسين من أجل توضيح أهمية استخدام التحليل المالي لما لها من دور فعال في بيان الوضع المالي للمنشآت فضلاً عن دوره في ترشيد قرار الاستثمار.

2- عدم التساهل في منح التسهيلات واتباع سياسة الانفتاح والتوسع دون إجراء التحاليل المالية اللازمة قبل اتخاذ القرار.

3- ينصح استخدام التحليل المقارنة للقوائم المالية للسنوات السابقة لأنه يوضح الإتجاه العام للمؤسسة.

4- ضرورة العمل على زيادة وتحسين كفاءة الأفراد العاملين في التسهيلات والمدراء وموظفي التحليل المالي فهذا من شأنه أن يساعد على تحسين مخرجات عملية التحليل المالي.

5- العمل على تحسين برامج وأنشطة التدقيق الداخلي، والعمل على تطوير نظام رقابي قوي داخل المصرف.

6- ضرورة قيام سلطة النقد بالزام المصارف بتشكيل دائرة مختصة تقوم بمتابعة الائتمان المتعثر وتحصيل حقوق المصرف.

7- تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود الجهات المعنية بالمصارف بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية الدورية.

المصادر والمراجع

المراجع

المراجع العربية:

1. أبو بكر، عيد (2008) " **تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة**" بالتطبيق على سوق التأمين المصري، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر.

2. احمد، محمود وطلال، الكسار، (2009) "**استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)**" ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، "جامعة الزرقاء الخاصة.

3. انجرو، ايمان (2007) " **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)**" سوريا، جامعة تشرين.

4. بزام، صافية (2014) "**استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة**". جامعة قاصدي مرباح- ورقلة -كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.

5. الجرجاي، حليمة (2008) " **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**" دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الاسلامية، غزة.

6. جهماني، عيسى(2001)." **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن**" مجلة الادارة العامة.

7. الحريري، (2008). "**دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**"، جامعة فرحات عباس، الجزائر.(مداخلة)

8. الحمداني،رافعة و ياسين، القطاني (2013). " **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوي**"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد 10.

9. حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية (2002)، **مدخل معاصر في الادارة المالية**، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.

10. الحيالي، وليد (2000). **أصول المحاسبة المالية (الجزء الأول).** الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

11. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية. (2006)." **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**"، رام الله.

12. **دليل إدارة المخاطر المصرفية (** السياسات والإجراءات)، (2010).

13. الرجبي، تيسير (2000)، **تحليل القوائم المالية**، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى، فلسطين القدس.

14. رمو،وحيد وسيف، الوتار (2009)" **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية**" دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

15. – زايدة، دعاء (2006) "**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني** " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة.

16. الزبيدي، حمزة (2004). **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل).**عمان، الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

17. السعايدة، فيصل، نضال فريد (2004) **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

18. الشديفات، خلدون (2001) **إدارة وتحليل مالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع.

19. الشمخي، حمزة والجزراوي، إبراهيم (1998)**الإدارة المالية الحديثة**، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

20. الشيخ، فهمي (2008). **التحليل المالي**. الطبعة الاولى. رام الله .

21. صالح، سمير (2000)" **المحاسبة الادارية الاستراتيجية**"، جامعة المنصورة، مصر.

22. الصياح، عبد الستار والعامري، سعود (2006) الإدراة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.

23. الطويل، عمار (2008). "**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة.

24. الظاهر، مفيد، آخرون (2007) . " **العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية الفلسطينية**" مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21 العدد 2 .

25. – عبد الرازق، عمر (2003) " **متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية**، " معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس).

26. العداسي، أحمد (2011). **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**. الطبعة الأول.

27. علاوي، سمر وفوزي، غرابية (2008)."**التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات**" دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 35، العدد 2.

28. عقل، مفلح (2000) مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الأردن، عمان دار المستقبل للنشر والتوزيع.

29. عمر، أيمن، (2015) " **نظرة تحليلية للفشل المالي، أسبابه، أدواته، طرق علاجه**".

30. الغصيين ،هلا (2004). " **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات** "دراسة تطبيقة على قطاع المقاولات في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية، غزة.

31. فريدة، بوغازي، واخرون." **فعالية استخدام التنبؤ في الجهاز الإداري**"**(مداخلة)**

32. الكحلوت، خالد (2005). " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**" دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

33. المثني، حسان (2009)."التنبؤ وتطبيقاته في إدارة الأعمال"، جامعة دمشق، سوريا.

34. مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد 32، (2010).

35. المرسي، جمال الدين، واللحلح، أحمد (2006)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مصر، الابراهيمية، الدار الجامعية.

36. مطر، جهاد (2010) " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية**" **دراسة تطبيقية، الجامعة الاسلامية،غزة.**

37. مطر، محمد و احمد، عبيدات (2007). " **دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**" **المجلة** الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 4.

38. مطر،جهاد (2010). " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملية في فلسطين دراسة تطبيقية** . الجامعة الاسلامية، غزة.

39. الهباش، محمد (2006)." **استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية)**".

المراجع الأجنبية:

1- Altman, E.C 2002. on corporate financial Distress and Bankruptcy john Wiley and sous. USA.
2- Altman, E, on corporate financial distress and bankruptcy, John Wiley and Sons, 1993
3- Bian, H and Mazlack , L, Fuzzy Rough"Nearest- reighbor classification approach", china, 2003.
4- Enyi Patrick Enyi Macro Approach To Detection and Prevention of Corporate Insolvency (The Determinant Factors) .
5- Gabriel, Jimenez. & Jesus, Saurina. (2004). "Collateral, type of lender and relationship banking as determinants of credit risk". Journal of Banking & Finance. 28; 2191–2212.
6- Jens, Grunert. Lars, Norden. & Martin, Weber. (2004). "The role of non-financial factors in internal credit ratings". Journal of Banking & Finance. Available on line at: www.elsevier.com/locate/econbase.

مواقع الانترنت:

1- http://only-power.com
2- http://www.gulfbase.com
3- http://www.startimes.com
4- www. Hrdiscussion.com
5-

الملاحق

جامعة الخليل

عمادة الدراسات العليا

كلية التمويل والإدارة

قسم إدارة الأعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

أخي الموظف، أختي الموظفة

تحية طيبة وبعد.....

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان: دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في القطاع المصرفي الفلسطيني.

حيث أننا وجدنا فيكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات الدقيقة كونكم أهل الخبرة والإختصاص، وأنكم خير عون للباحث، لذا توجهنا إليكم آملين من الله أن يوفقكم في الإجابة على أسئلة فقرات الإستبانة المرفقة، وأملي أن تكون إجاباتكم دقيقة وموضوعية، علما بأن حرصكم على تقديم المعلومات الدقيقة سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، الأمر الذي سيعود بالنفع على مؤسساتنا ووطننا مع العلم أن البيانات الواردة فيها هي لأغراض البحث العلمي ولن يتم نشرها أو إستخدامها لغير هذا الغرض.

شاكرين منكم حسن تعاونكم معنا ،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحثة رنين بحر

اشراف : د.عدنان قباج

المبحث الأول: بيانات عامة تخص الموظفين.

1- الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

2- العمر:

( )أقل من30 سنة ( )30-39

( )40- 49 ( ) 50 فأكثر.

3 – التحصيل العلمي:

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير ( ) دكتوراة.

4 – التخصص العلمي:

( ) محاسبة ( ) إدارة أعمال

( )إدارة مالية ( ) اقتصاد ( )أخرى / أذكرها .....

5- عدد سنوات الخبرة في مجال المصارف:

( ) أقل من 5سنة ( ) 5-10سنة .

( ) 11- 15 سنة ( )16- 20 ( ) فوق 20

6- هل تلقيت دورات مختصة في مجال التحليل المالي في السنوات الخمسة الأخيرة.

( ) نعم ( ) لا.

7- هل يوجد دائرة مختصة بالتحليل المالي في مصرفكم :

( ) نعم ( ) لا.

8 – كم يبلغ عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي:

( ) 1-3 ( ) 4-6 ( ) أكثر من 6.

9 – برأيك هل عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي في المصرف كافي:

( ) نعم ( )لا

10ـــ - مكان عملك: ( ) الإدارة الإقليمية ( ) الفرع

المبحث الثاني: اشتمل على خمسة مجالات وهي:

الجزء الأول: اشتمل على بيانات توضح مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي. ما مدى موافقتك على العبارات التالية:						
	العبارات	**أوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**
1	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي.					
2	برأيك تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر.					
3	من وجهة نظرك هل تعطي إدارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام بالتحليل المالي.					
4	الإعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة المصرف الداخلية.					
5	هل قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الإعتماد على التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرارات بالمستقبل.					
6	يقوم المصرف بإخضاع موظفي التسهيلات دورات متقدمة في التحليل المالي.					

7	يقوم المصرف باعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.					
8	تستخدم إدارة الإئتمان النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف.					
9	هل تعتقد أن سياسة الإنفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لإتخاذ القرار.					
10	يقوم المصرف بمنح تسهيلات إئتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة.					
11	برأيك هل الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسا لاتخاذ القرار الإئتماني .					
12	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي في دراسة التوسعات المستقبلية.					
13	تستخدم دائرة الإئتمان التحليل المقارن للقوائم المالية للسنوات السابقة.					
14	هل وجود رقابة داخلية فعالة للمصرف تغني عن الاعتماد على التحليل المالي.					
15	تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بالوضع المستقبلي للمصرف دون استخدام التحليل المالي.					
16	برأيك قوانين سلطة النقد تعتمد على التحليل المالي كأساس لإعتماد القرارات المستقبلية الإئتمانية.					

الجزء الثاني: ما مدى موافقتك حول أهم المشاكل والمعوقات التي تؤثر على المصارف التجارية وتحد من قدرتها على الأستمرار.

	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم قيام العملاء بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف					

	عند الاستحقاق.					
2	عدم كفاءة العمليات الداخلية (المخاطر بالتسهيلات).					
3	عدم كفاءة الأفراد العاملين في التسهيلات.					
4	ضعف أنظمة العمل المعمول بها في إدارة الائتمان.					
5	زيادة حجم الأنشطة أو الخدمات المقدمة من قبل المصارف عن الأمكانات والموارد التي تمتلكها هذه المصارف.					
6	عدم كفاءة موظفي المصارف أو المدراء.					
7	الإفتقار إلى الإشراف الإداري.					
8	الإخفاق في تطوير نظام رقابي قوي داخل المصرف.					
9	التقييم غير الملائم لمخاطر أنشطة مصرفية معينة.					
10	عدم فعالية برامج التدقيق الداخلي أو أنشطة رقابية أخرى.					
11	ضعف المعارف والمهارات لدى العاملين في المصرف.					
12	نقص الخبرة لدى العاملين في التسهيلات.					
13	تساهل البنوك في أخذ الضمانات الكافية.					
14	زيادة المنافسة بين المصارف.					
15	التوسع في الإقراض.					
16	منح صلاحيات لمدراء الفروع زاد من الديون المتعثرة.					
17	التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد.					
18	إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعة وتقييم أداء المصرف.					
19	عدم مواكبة أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في المصارف.					

الجزء الثالث:

ما مدى موافقتك حول المشاكل التي قد تنتج عن عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف.

	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.					
2	عدم القدرة على اتخاذ قرار ائتماني سليم.					
3	صعوبة تشخيص المخاطر والمعوقات المحتمل أن تؤثر على مستقبل المصرف.					
4	عدم القدرة على تشخيص عوامل قوة وضعف القوائم المالية للشركات المقترضة.					
5	عدم قدرة المصرف على قياس المخاطر الائتمانية للشركة طالبة الائتمان قبل منح الائتمان.					
6	صعوبة الرقابة المالية .					
7	صعوبة معرفة الوضعية المالية للمصرف بالمقارنة مع المصارف المنافسة.					
8	صعوبة تحديد مدى كفاءة إدارة المصرف.					
9	صعوبة إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة.					
10	صعوبة التوصل الى معلومات تستخدم كأساس للتقديرات المستقبلية.					

الجزء الرابع: في حال اعتمادكم على التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالفشل المالي الرجاء تحديد أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي في المصرف.						
	العبارات	مهم بدرجة كبيرة	مهم	مهم بدرجة متوسطة	مهم بدرجة ضعيفة	غير مهم
1	التحليل المالي بالنسب المالية					
2	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.					
3	الموازنات النقدية.					
4	قائمة التدفق النقدي.					
5	مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.					
6	مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي.					
7	تحليل نقطة التعادل.					
8	نظام دي بوينت.					

9- في حال اعتمادكم على أدوات التحليل المالي واستخدام أداة النسب المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية والتنبؤ بالفشل الرجاء تحديد النسب التي تستخدمونها بوضع إشارة صح أو خطأ عند الأداة التي يتم استخدامها حسب مجموعة النسب التالية:

النسبة	نعم	لا
1- نسب السيولة :		
- نسبة التداول		
- نسب التداول السريع		
- نسب النقدية		
2- نسب النشاط :		
- معدل دوران الأصول المتداولة		
- معدل دوران الذمم المدينة		
- متوسط فترة التحصيل		

– معدل دوران المخزون		
– معدل دوران الأصول الثابتة		
– معدل دوران مجموع الأصول		
3– نسب المديونية أو الإقراض :		
– نسبة مجموع الديون على مجموع الأصول		
– نسبة الديون إلى حقوق الملكية		
– نسبة الديون طويلة الأجل		
– عدد مرات تغطية الفوائد		
4– نسب الربحية :		
– هامش مجمل الربح		
– هامش صافي الربح		
– القوة الإيرادية		
– معدل العائد على الإستثمار		
– العائد على حقوق الملكية		
– معدل العائد على هيكل رأس المال		
5– نسب السوق (الأسهم):		
– نصيب السهم من الأرباح المحققة		
– نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة		
– الأرباح الموزعة		

هل هناك أي مشاكل تواجه المصرف عند القيام بعملية التحليل المالي:

1– _____.

2– _____.

شاكرين حسن تعاونكم.

ملحق رقم (2)

جدول بأسماء محكمين الإستبانة

الاسم	الوظيفة
د. محمد الجعبري	دكتوراه في الموارد بشرية، استاذ مساعد في جامعة الخليل، كلية التمويل والإدارة.
د. محمد عوض	دكتوراه في الادارة العامة، استاذ مساعد في الوكالة الهولندية للتنمية.
د. سامي علقم	دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، استاذ مساعد في جامعة القدس المفتوحة، كلية التربية
د. محمد عمرو	دكتوراه في ادارة الاعمال، استاذ مساعد في كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة